

الكلمة الاخيرة

زيارة قابوس لايران وفشل الغزوة الامبريالية الرجعية على ثورة ظفار

الزيارة الاخيرة التي قام بها قابوس — سلطان عمان — لايران تطرح سؤالاً بسيطا : لماذا اضطر قابوس لمثل هذه الزيارة بعد اسابيع من الغزو الايراني لاقليم ظفار وما رافقه من اعلانات حول الانتصارات الباهرة على طريق « انهاء الثورة »؟

والجواب بسيط هو ايضا . بعد اكثر من شهرين على وجود ثلاثة الاف ضابط وجندي ايراني في ظفار ، لازالت مجموع القوى الامبريالية والرجعية المتكالبة على الثورة عاجزة عن احراز اي تقدم فعلي .

في مطلع الحملة ، اعلن الشاه انه سوف يصفي الثورة في غضون اسبوع . وبعد اسابيع من الحملة الايرانية ، صدرت البيانات تقول بان القوات الايرانية — التي تعاون القوات البريطانية والمرتزقة — تمكنت من فتح « الخط الاحمر » — اي الطريق بين صلالة وثمريت ومسقط . هناك حوالي ١٢ الف من قوات الانكليز والمرتزقة وثلاثة الاف من القوات الايرانية تجابه، حسب ادعاء السلطة ما لا يزيد عن ٦٠٠ مقاتل للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي يضاف اليهم حوالي الف من افراد الميليشيا . ورغم القصف الجوي المستمر للطيران العسكري البريطاني ورغم سياسة تجويع الريف بواسطة الحصار الاقتصادي ، ورغم الدعم الامبريالي والرجعي العربي ، فكل ما انجزته عمليات القوات الايرانية هو « فتح » طريق صلالة — ثمريت — مسقط . وهذا يعني — بلغة الواقع الحقيقية — عودة بعض قوات الانكليز والمرتزقة والايرانيين الى احتلال المواقع على خط يزيد طوله بين صلالة وثمريت وحدها على ٣٥ ميل، لم تدع الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي مرة انها تسيطر عليه سيطرة مطلقة من اقصاه الى اقصاه.

والاهم من ذلك ان جميع مواقع القوات الايرانية على « الخط الاحمر » محاصرة باعتراف صحفيين حياديين زاروا المنطقة مؤخرا . يقول جوزف فنشيت ، مراسل « الاوبزرفر » البريطانية — الذي زار عمان مؤخرا — « القوة الايرانية المكونة من ٩٠٠ جندي متمركزة في كل موقع ترد على عمليات القناصة بقصف مدافع الهاون وبالدوريات الكثيفة . اما شاحنات اللاندروفر والبدفورد ، فانها محملة باكياس الرمل لاستيعاب انفجارات الالغام ... » وتأتي بيانات عمليات قوات جيش التحرير الشعبي لتدلل يوميا على كثافة العمليات التي يشنها المناضلون ضد المواقع الايرانية — البريطانية — القابوسية على « الخط الاحمر » .

وفي الوقت نفسه ، لا زالت باقي مناطق ظفار مشتعلة والمبادرة فيها بيد قوات الثورة . ولا تزال قوات الغزو الايراني والمرتزقة تسعى لقطع « ممر هوشي منه » بين المنطقة الغربية المحررة والمنطقة الوسطى منذ اربع سنوات على التوالي . وهي لا تحصد الا الفشل تلو الفشل . فالقوات البريطانية — القابوسية هناك مضطرة للاختباء في تحصينات ضخمة ، لا تخرج الا ليلا . ومنذ اربع سنوات حتى الان وهي عاجزة عن الادعاء بانها تمكنت من قطع طرق امداد الجبهة ولو مرة واحدة !

وليس من شهادة على بطولة واستبسال الثوار اكثر دلالة مما يقوله اعداؤهم عنهم. ففي التحقيق الصحفي الانف الذكر ، يقول احد الضباط البريطانيين : « الثوار رجال اشداء ، بما في ذلك النساء . انهم لايستسلمون ابدا . حتى ولو كانوا جرحى » .

هذا وسام شرف جديد يعلق على صدر بطلات وابطال شعبنا المناضل في عمان والخليج العربي .

يبقى ان قابوس الذي يتوسل من جولته المزيد من خبراء الجاسوسية والتعذيب الاردنيين ، والمزيد من الدعم العسكري الايراني مضطر لتقديم حسابات طويلة لاسياده البريطانيين والايرانيين في تفسير الفشل المتلاحق الذي يصيب قوات الاستعمار والرجعية امام صلابة وصمود مقاتلي شعبنا في اقليم ظفار من سلطنة عمان!

ما المقصود من الحملة الرجعية على عبد الناصر في الصحافة المصرية؟

ما المقصود من الحملة الرجعية الجديدة على عبد الناصر في الصحافة المصرية التي تشن — الان — باقلام العهد الملكي بدءا من الصحفي علي امين الاميركاني الى شاعر الملك فاروق المعروف صالح جودت ؟!

ان سياسة التراجعات الوطنية والاجتماعية والعودة الى احضان الامبريالية الاميركية ، تتطلب ولاشك ، تصفية الجوانب الوطنية والتقدمية في مسيرة حركة التحرر الوطني المصرية التي كانت السياسة الاميركية تحاول منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو تصفيتها وضربها ..

وقد ادى تناقض النظام الناصري مع السياسة الاميركية الى معارك وطنية مختلفة ، والى الدخول في مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي عبر تدخل الدولة والتأميمات للمصالح الاجنبية وللرأسمال الكبير المحلي .

وقد رافق هذا النمو والتطور طغيان ديكتاتورية التحالف الطبقي الجديد من البورجوازية الجديدة والتكنوقراط والبيروقراطيون والعسكريون والرأسمالية الزراعية على الحركة الشعبية وعلى العمال والفلاحين والمثقفين ، وعلى طلائعها النضالية ، وعلى مختلف التنظيمات الشيوعية والديمقراطية . وقد نالت هذه القوى من الديكتاتورية الجديدة اضعاف ما نالته القوى الرجعية والاقطاعية والرأسماليين الكبار ، اذ دخل المئات الى السجون ، كما ضربت الحركة العمالية والطلابية ، ومنعت عنها كل الحريات ..

كانت اذن — حرية الصحافة والحريات العامة في ذلك الوقت حرية البورجوازية الجديدة الوطنية الصاعدة ضد الرجعية القديمة وضد القوى التقدمية والتنظيمات الشيوعية ايضا.

ويأتي — الان شعار الحريات الصحفية لينسجم مع التراجعات الجارية عن النظام الناصري نفسه .فهي حرية الرجعية ضد اليسار والحركة الشعبية بالدرجة الاولى عبر تصفية الجوانب الوطنية للنظام الناصري نفسه .. فالهجوم الرجعي على عهد عبد الناصر يهدف الى تصفية اية معارضة شعبية لسياسة الارتماء في احضان الامبريالية الاميركية ، وضرب كل صوت وطني في صفوف الطلاب والعمال يرتفع في وجه الرجعيين الجدد عملاء الاميركيين ،وفي وجه هيمنة الرأسمال الاجنبي والاميركي من جديد على مصر ..

لقد رفعت الرقابة تحت شعار حرية الصحافة لاعطاء الحرية للاقلام الرجعية في الهجوم على اية سياسة وطنية معادية للولايات المتحدة الاميركية ، ولتغطية سياسة التراجعات الاقتصادية وتصفية القطاع العام . من هنا فان الوجه الغالب للحملة الرجعية في الصحافة المصرية هو حرية الاقلام الرجعية الموتورة في الهجوم على المكاسب الوطنية والتقدمية التي حققها عبد الناصر ، فهي لاتهاجم الديكتاتورية بشكل مطلق . انما تهاجم «المظالم» التي لحقت بالرجعيين وبالرأسماليين وبالاقطاعيين . وهي لا تهاجم كبت الحريات للقوى العمالية والطلابية التي لم تزل تمارس بدكتاتورية اشد ، ولم يزل عشرات المناضلين في سجون عهد السادات ... انما تهاجم وطنية عهد عبد الناصر ، وتهاجم ما حققه من ضرب للاقطاع والرأسمالية الكبيرة .. ومن هنا اقتصار حرية الصحافة على هذه الاقلام الرجعية التي استيقظت فجأة على الحريات ، وبدأت تبث سمومها الرجعية ، وبدأت تعيد الاعتبار الى كل القيم القديمة ، والى العهد الملكي البائد .. ان حركة التراجع الوطني والاقتصادي والاستسلام امام الامبريالية الاميركية بحاجة الى اعادة الاعتبار الى العهد الملكي ، والى قيم الباشوات والاقطاعيين ، فهذه القيم هي التي يعبر تحت مظلتها تغلغل النفوذ الاميركي وتغلغل الرأسمال الاجنبي الى الاقتصاد المصري ، ويتم تحت مظلتها العودة الى الرأسمال الخاص وتصفية القطاع العام ... انها حرية الرجعيين ضد القوى الجماهيرية ضد العمال والفلاحين والطلاب ... انها حرية جواسيس الاميركيين وشعراء الملوك ضد الحركة الوطنية .

تظاهرة عمالية كبرى يوم الاربعاء ٢٧ آذار

دعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الى تظاهرة تقوم يوم الاربعاء في ٢٧ أذار احتجاجا على الغلاء والاحتكار وعلى تجاهل الحكومة لتردي الاوضاع المعاشية للجماهير وعلى سياسة تمييع المطالب العمالية والشعبية بالوعود تارة وبالضغط على بعض العناصر النقابية لحملها على تجميد التحرك العمالي تارة اخرى. وفضح البيان تواطؤ وزارة الاقتصاد مع المحتكرين وقال انها لم تستعمل صلاحياتها وما تملكه من قوانين رادعة للحد من ارتفاع الاسعار بل ولقد صرفت ٢٥ مليون ليرة لاستيراد المواد الغذائية دون ان يؤدي ذلك الى تخفيض الاسعار كما ضربت عملية استيراد اللحوم التشادية التي وصفها البيان بأنها كانت باخراج هزيل. وقال البيان ان الدولة لم تتخذ موقفا جديا من مسألة ارتفاع اسعار الخبز. واشار البيان الى ان الحركة النقابية كانت على علم بأن مطالبها ستتعرض للمداورة والتمييع وضغوط الدولة كما حصل في اضراب السادس من شباط ودعا البيان الى خوض اقسى المعارك واطولها ضد الغلاء والاحتكار بكافة وسائل النضال لحمل الحكومة على اتخاذ تدابير جذرية تحد من طمع وجشع المحتكرين وحدد الاتحاد الوطني مطالب الحركة العمالية والشعبية الملحة بالتالي :

مكافحة الغلاء والاحتكار بتجميد الاسعار واعادة النظر بسياسة الاجور والحد الادنى للاجور بالنسبة للعمال وتجميد مفعول المادة ٥٠ من قانون العمل لوقف تعرض العمال لمجازر الصرف الكيفي كرد على تحركاتهم ، تأميم صناعة الخبز وعدم رفع اسعاره، تأميم استيراد الدواء وبيعه بسعر الكلفة، توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشمندر السكري بزيادة اصناف السلع المستوردة وبيعها بسعر منخفض .

سعر الخبز ضائع بين الدولة وأصحاب الأفران

مرة اخرى يجري تعليق اضراب الافران في ظل تضارب صارخ في « وجهات النظر » بين الدولة واصحاب الافران حول اسس التعليق ونتائجه المنتظرة . وهو تضارب كان المواطن وما يزال يدفع ثمنه دائما .

فقد اعلن مدير عام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية « ان اضراب الافران علق وسعر كيلو الخبز سيبقى على ما كان عليه وكل من يخالف يتعرض للملاحقة » . وأضاف بان لجنة جديدة ستتألف لتحديد كلفة سعر الرغيف تضم ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والعمل ومكتب الحبوب واصحاب الافران وعمالها .

هذا الكلام الذي يوحي بان اتفاقا قد تم على عدم رفع سعر الخبز مؤقتا ، سرعان ما كشفت حقيقته تصريحات مصادر اصحاب الافران التي اكدت أن الاتفاق قد تم على اساس الاستمرار في بيع كيلو الخبز بسعر ٦٠ قرشا الى ان تنتهي اللجنة الجديدة من دراستها !

من ذلك كله يتضح ان اصحاب الافران يعتبرون زيادة اسعار الخبز امرا واقعا سوف يستمرون في فرضه وهم ينتظرون ان تتغاضى الدولة عن موقفهم بانتظار انتهاء دراسات اللجنة التي سوف تأتي بالطبع لتكرس « شرعية » الزيادة المذكورة .

وفي ضوء ما لمسه اصحاب الافران من تساهل حيال اضرابهم خلال الاسبوع الماضي ، لن يترددوا بالطبع في العودة الى الاضراب امام اي حزم كلامي قد تبديه الدولة « للاستهلاك الشعبي » على الاقل .

هكذا نشهد عينة من تدابير الدولة لمكافحة الغلاء والاحتكار . وبانتظار ان ينجلي الموقف بين الحكومة واصحاب الافران تتصاعد المطالبة الشعبية العامة بمعالجة حازمة لقضية الخبز على اساس عدم رفع اسعاره ولو ادى ذلك الى مبادرة الدولة لتاميم صناعة الخبز اساسا . بل لقد بات واضحا ان تدبيرا من هذا النوع هو وحده الكفيل بمواجهة الاحتكار في واحد من اكثر مجالات المعيشة حيوية، مجال تامين الخبز للمواطنين .

ولقد اكدت الجمعية العمومية لعمال المخابز بوضوح « ان كل حل بمعزل عن مطالب عمال المخابز والافران ولا يضمن حقوقهم المشروعة والعادلة سيكون حلا خاطئا ولن نقبل به وسيعلن الاضراب الفوري » .

خطوات على طريق تنظيم المزارعين في البقاع

تحت شعارات النضال من اجل تخفيض كلفة الانتاج الزراعي والتحضير للمؤتمر العام للمزارعين تمهيدا لتأسيس اتحاد عام للفلاحين، بدأ مناضلو اللجان الفلاحية في البقاع سلسلة من الندوات والسهرات وكتابة الشعارات على الجدران في العديد من القرى البقاعية حيث يلقون تجاوبا وتأييدا لدعوتهم والاساليب النضالية التي يقترحونها من اجل تنظيم الفلاحين في لجان تمهيدا لتمثيل صحيح في المؤتمر العام للمزارعين المزمع عقده .

وكانت اللجان الفلاحية في البقاع قد اصدرت بيانا عاما حدد سلسلة المطالب التي يناضل المزارعون من اجلها وتتلخص في :

١ـ تخفيض اسعار الاسمدة الكيماوية والادوية الزراعية وابقاءها على ماكانت عليه في العام السابق واستيراد الدولة مباشرة لها وتسليمها للمزارعين بسعر الكلفة .

٢ـ تامين البذار بواسطة الدولة والتعاونيات وتخفيض اسعارها وتسليمها للمزارعين وتامين الاعلاف للدواجن باسعار مخفضة .

٣ـ تخفيض اسعار ضمان الارض ووضع حد لتحكم الاقطاعيين والملاكين الكبار برقاب الفلاحين .

٤ـ فتح فروع لبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري في البقاع وزيادة نسبة القروض خاصة للمزارعين الصغار والمتوسطين .

انطلاقا من هذه المطالب وتحت شعارات : «فلنناضل معا ضد تواطؤ الدولة مع التجار والمحتكرين» عقدت اللجان الفلاحية سلسلة من الندوات والسهرات في القرى التالية :

المنصورة وحوش الحريمة وكامد اللوز ولالا وجب جنين وقرية قنافار في قضاء البقاع الغربي، رياق، حارة الفاكهاني علي النهري، حوش حالا في قضاء زحلة، النبي شيت، بعلبك، شعث في قضاء بعلبك حضرها عدد كبير من الفلاحين من مختلف الاعمار والطوائف في احاديثهم كان المزارعون مجمعين على الخوف من مستقبل العمل الزراعي وان المنطقة مقبلة على كوارث وخراب اذا لم يتحرك الفلاحون للضغط على الدولة من اجل منع تدهور اوضاعهم المعاشية. وروى الفلاحون تآمر المزارعين الكبار مع التجار بشأن احتكار السماد فقالوا : ان المزارعين الكبار كانت لديهم فكرة واضحة بأن التجار سيعمدون الى احتكار الاسمدة ورفع اسعارها وذلك من خلال علاقتهم بشركة يونيفود التابعة لعزيز ورده وشركاه، فعمدوا الى شراء كميات ضخمة من السماد قبل رفع الشركات الاسعار وبالسعر الذي كانت عليه العام الماضي وهاهم اليوم يجبرون الفلاحين على شرائها بسعر مضاعف ثم رووا كيف تعامل شركة يونيفود المزارعين الصغار هذا العام حيث ترفض ان تسلم السماد للمزارعين الا نقدا او بكفالة مصرفية، بينما كانت في الماضي تقبل بدفع نصف الثمن قبل الموسم والنصف بعده .

وقد تعدت مناقشات الفلاحين في سهراتهم مشكلة الاسمدة لتتناول قضية العمال الزراعيين ومطالبهم الملحة وقضية مزارعي الشمندر وصراعهم مع اصحاب معمل السكر الذين يمارسون عليهم ابشع انواع الاستغلال كما تناولت ايضا مشاكل منطقة البقاع عامة وتخلفها وعدم اهتمام النواب والدولة بها .

وطالب المزارعون بالقيام بتحركات لوضع حد لهذه الحالة وتنظيم تظاهرات سلمية وحتى غير سلمية ووفود تقابل المسؤولين لمطالبتهم بتحقيق المطالب . وقد ادى تداول الاراء حول التحركات المقترحة الى التأكيد اخيرا على ان التنظيم هو طريق الفلاحين الى تصعيد نضالهم وتحقيق مطالبهم وهو امر يتطلب بناء وتوسيع لجان المزارعين من اجل تأسيس اتحاد عام للفلاحين .

هذا وتحضر اللجان الفلاحية في البقاع لسلسلة ندوات وسهرات مقبلة بحيث تشمل اكبر عدد من قرى منطقة الهرمل وبعلبك وزحلة وراشيا والبقاع الغربي .

مظاهرات طلابية في الهرمل حيث الثانويات بلا مختبرات والتكميلية بلا كهرباء والمهنية بلا الات !

بتاريخ ١٩ أذار ١٩٧٤ قامت تظاهرة في بلدة الهرمل شارك فيها طلاب المدرسة الثانوية والتكميلية والمهنية تضامنا مع المطالب التي اقرتها الروابط والاتحادات الطالبية في لبنان، كما انها رفعت عددا من المطالب التي تخص طلاب الهرمل .

وفي اليوم التالي قامت تظاهرة استنكارا للقمع والارهاب اللذين تعرض لهما طلاب بيروت وقد احتلت التظاهرة القائمقامية واشعلت دواليب الكاوتشوك في الشوارع وقطعت الطريق العام بأعمدة الكهرباء والحجارة مدة اربع ساعات .

وقد اصدر طلاب الهرمل بيانا جاء فيه :

«لقد برهنت السلطة عبر علاقتها مع الحركة الشعبية ومنها حركتنا الطلابية بأنها لايمكن ان تحقق اي مطلب الا تحت ضغط الاضراب والتظاهر والاعتصام وهذا ماتعلمناه من خلال بناء الجامعة اللبنانية نفسها وكذلك من خلال اقرار مشروع كليتي الزراعة والهندسة في الجامعة اللبنانية برغم بعض سلبيات هذا المشروع .

وان لا ديمقراطية التعليم في لبنان منشؤها لا ديمقراطية النظام الذي لايوفر تكافؤ الفرص امام افراد الشعب اللبناني لذا برز التعليم كتعليم طبقي مكرس في خدمة الطبقة الحاكمة وابرز دليل على ذلك مايتعرض له الطلاب من قمع وارهاب .

ومن هنا كان التطابق واضحا بين مطالب الحركة الطلابية في سبيل وطنية وديمقراطية التعليم في لبنان وبين مطالب الكادحين من اجل الخبز والديمقراطية .

اخي المواطن في الهرمل ،

ان ابناءك في مدارس الهرمل البائسة هم جزء لا يتجزأ من الحركة الطلابية وكذلك من الحركة الشعبية لهم مطالبهم الخاصة غير تلك المطالب العامة على الصعيد اللبناني وهي تتلخص فيما يلي :

ـ بناء ثانوية ملك الدولة .

ـ تجهيز الثانوية الحالية بالمختبرات العلمية والكادر التعليمي الاختصاصي

ـ ايصال الكهرباء الى المدرسة التكميلية وتجهيزها بالمختبرات واكمال كادرها التعليمي واكمال بناءها .

ـ ايجاد الالات في مصانع المدرسة المهنية . اكمال كادرها التعليمي ..»

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ـ منطقة العاملية ـ محلة راس النبع ـ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

القمع

تصاعد المواجهة بين الحركة الطلابية والسلطة

دخلت المواجهة المستمرة بين الحركة الطلابية وبين السلطة ،اكثر اطوارها عنفا خلال الاسبوع الماضي وهو امر فرضه استمرار الدولة في تجاهل المطالب الطلابية من ناحية ، وأصرارها على انتهاج سياسة قمعية بلغت ذروتها في تصعيد اجراءات اقفال المدارس والتصدي للتظاهرات بالرصاص من ناحية ثانية .

لم تحمل جلسة مجلس الوزراء نهار الاربعاء ٢٠ ـ ٣ ـ ٧٤ اي جديد على صعيد تحقيق المطالب التي حملها برنامج التحرك الطلابي اصلا . واتضح ان ما اطلقته الدولة من وعود في هذا المجال لم يكن يقصد به سوى تمكين القيادات اليمينية من لعب دورها في انهاء التحرك . وهو امر كشفته بجلاء تصريحات رئيس الحكومة التي اكد فيها « ان مطالب الطلاب قد تحققت » مما يعني ان الدولة لن تتجاوز في تنازلاتها حدود ما اعلنت عنه من انشاء كليتي الهندسة والزراعة ، وانها تنوي توظيف التنازل المذكور ـ امام طلاب الجامعة اللبنانية ـ من اجل تكريس سياستها القائمة على تجاهل المطالب الاخرى لطلاب الجامعة والتصدي لبقية فصائل الحركة الطلابية باجراءات تعيد الى الاذهان مجازر الصرف الكيفي التي جرى تنفيذها ضد حركة المعلمين ابان اضرابهم .

هكذا عممت الدولة اجراءات اقفال مؤسسات التعليم في وجه الطلاب بحيث شملت معظم ثانويات الجنوب وداري المعلمين في صيدا والنبطية ثم دار المعلمين في بئر حسن وثانوية الرمل الظريف في بيروت . واستمر مسلسل الطرد والفصل بحق المئات من الطلاب . وقد توجت السلطة اجراءاتها هذه بتصعيد التدابير القمعية الهادفة تقنين حق التظاهر عبر منع الطلاب من الوصول الى المجلس النيابي ووزارة التربية .

هكذا تحولت التظاهرات الطلابية الى « ميادين قتال » استعملت فيها السلطة كل اسلحة القمع الوحشي ، بما فيها الرصاص ، مما ادى الى سقوط قتيل من ابناء الشعب « سائق عمومي » وعشرات الجرحى من الطلاب بالاضافة الى حملة اعتقالات واسعة شملت عددا كبيرا من الطلاب والمارة !.

الا ان هذه التدابير القمعية ، التي حظيت بمساندة الاحزاب الرجعية المتواطئة مع الدولة ضمن الحركة الطلابية ، لم تمنع الطلاب من تنظيم مواجهة نشطة على امتداد الاسبوع الماضي شملت غالبية مؤسسات التعليم في مختلف المناطق وتوحدت من خلالها كل فصائل الحركة الطلابية .

وقد شهد يوما الاربعاء والخميس الماضيان ، بشكل خاص ، خروج كل طلاب لبنان الى الشارع في تحرك شامل يظلله اصرار مشترك على تحقيق جميع المطالب التي لا تلقى من الدولة سوى التجاهل الفعلي مقرونا بالوعود الكاذبة واجراءات القمع المتصاعدة في كل القطاعات .

وردا على خطة اقفال المدارس نظمت الحركة الطلابية سلسلة من عمليات الاحتلال لمؤسسات التعليم : في الشمال حيث احتل الطلاب معظم الثانويات والمهنيات ودور المعلمين ، وفي صيدا حيث احتل الطلاب دار المحافظة وقاموا بطرد الاداريين والموظفين ومنعهم من دخول المؤسسات المحتلة جوابا على عمليات طرد الطلاب من مدارسهم .

وفي مواجهة القمع الوحشي الذي تعرضت له تظاهرتا وزارة التربية والبرلمان في بيروت ، حول الطلاب كل شارع من العاصمة الى ميدان صمود امام قوى الامن التي عاشت المدينة تحت احتلالها العسكري معظم ايام الاسبوع الماضي .

بهذه الوسائل جميعا استمر التحرك الطلابي متجاوزا جميع الحواجز التي حاولت الدولة وضعها في وجهه ، موظفا المطلب الجزئي الذي استطاع انتزاعه (كليتي الهندسة والزراعة) باتجاه تصعيد النضال من اجل تحقيق مجموع مطالبه ورفع سيف القمع المسلط على رقبة الحركة الطلابية منذ اسابيع .

وفشلت محاولات الدولة عزل التحرك الطلابي واستعداء الرأي العام الشعبي عليه ، كما نالت تصريحات السياسيين انصار الدولة المعباة بالعداء للطلاب ما تستحقه من استنكار . هكذا عجزت السلطة عن تأمين التغطية الكافية لسياستها التصفوية على صعيد التعليم . واستطاع التحرك الطلابي استقطاب المزيد من التاييد الشعبي كما وقفت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تعلن احتضانها له وشجبها لقمع السلطة وارهابها في مواجهته .

ولقد شكلت القوى الطلابية الديمقراطية في الجامعة اللبنانية وكل مؤسسات التعليم الاخرى القاعدة الرئيسية للتحرك الطلابي ، واستطاعت مرة اخرى شل تذبذب القيادة اليمينية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية واحباط محاولاتها الهادفة تمييعه تمهيدا للاجهاز عليه ، كما تمكنت من تكريس خط المواجهة مع الدولة كمحور رئيسي لسلوك الحركة الطلابية خلال هذه الفترة .

ان توظيف ما استطاعت الحركة الطلابية تحقيقه عبر صمودها المستمر على امتداد الاسبوع الماضي من اجل تصعيد التحرك وتأمين استمراره على طريق انتزاع المطالب التي يحملها برنامجه واحباط مسلسل الطرد والفصل والاقفال ضد الطلاب ومؤسسات التعليم ، إن ذلك يشكل المهمة الرئيسية للقوى الطلابية الديمقراطية وكل الحريصين على ديمقراطية التعليم ووطنيته ضمن الحركة الطلابية اللبنانية بمختلف فصائلها .

من اجل احباط مشروع الدولة القمعي وعلى أبواب الاضراب العمالي العام في ٢ نيسان :

نحو تحرك عمالي شعبي متصل متعدد الحلقات

مع اقتراب موعد الدعوة الى الاضراب العمالي العام في ٢ نيسان وانطلاقا من النتائج الفعلية التي انتهت اليها جولة ٦ شباط ضد الغلاء وفي سبيل تحسين معيشة الطبقة العاملة والفئات الشعبية الكادحة، تقبل الحركة العمالية على خوض جولة جديدة من نضالها المطلبي الديمقراطي حول محاور رئيسيه ثلاثة :

ـ استكمال المكاسب التي جرى انتزاعها عشية ٦ شباط على شكل قرارات وضعت موضع التطبيق الجزئي او وعود ما تزال في حيز المشاريع حتى الان . واهم المطالب في هذا المجال : اعادة النظر بقانون زيادة الاجور في حدها الادنى بالنسبة للعمال دون العشرين سنة بحيث يجري تطبيق الزيادة على الجميع بلا استثناء .

ـ الضغط من اجل فرض سياسة مواجهة فعلية لموجه الغلاء والاحتكار المتصاعدة، قوامها : تجميد الاسعار كخطوة اولى ثم تخفيضها على قاعدة اعادة تحديدها وفق « النسب المشروعة للارباح التجارية» ودخول الدولة طرفا اساسيا في استيراد المواد الغذائية الرئيسية وتوزيعها باسعار مخفضة على المستهلكين انطلاقا من توسيع صلاحيات مكتب الحبوب ، وتأميم صناعة الخبز وعدم رفع اسعاره، وتأميم استيراد الدواء وبيعه بسعر الكلفة، وضرب احتكار التمثيل التجاري الذي يسمح به المرسوم ٣٤ ... الخ .

ـ تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل بما يؤدي الى تقييد الصرف الكيفي بحيث يصبح حق الثبات في العمل هو القاعدة العامة والصرف هو الاستثناء الذي تخضع مزاولته من قبل رب العمل الى شروط تؤمن حماية العامل اساسا .

موقف الدولة : من التصلب .. الى القمع

تبدي الدولة تصلبا متزايدا حيال المطالب المذكورة ولا سيما مايتعلق منها بتدابير الحد من الغلاء والاحتكار فعليا، وبتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل. وهو تصلب مرشح للتحول الى مواجهة قمعية متصاعدة مع الحركة العمالية خلال الفترة المقبلة .

ان اختيار تصعيد القمع الذي نتوقع له الغلبة ضمن صفوف التحالف الحاكم على المدى القريب، لم يعد مجرد احتمال مطروح للبحث. بل ان دلائل عديدة بدأت تتجمع في افق الوضع السياسي العام خلال الاسابيع القليلة الماضية وكلها تؤكد ان محاور رئيسية في السلطة قد بدأت تتهيأ، منذ ٦ شباط، للانتقال من طور التراجع امام ضغط الحركة العمالية والشعبية الى طور تنظيم الهجوم عليها .

وفي هذا المجال ترمي الدولة بكل ثقلها كي تمنع قيام الاضراب العمالي العام في ٢ نيسان يعاونها في ذلك يمين نقابي كان ومايزال مستعدا للتواطؤ معها ومع كبار التجار وارباب العمل. وهي لاتطمح فقط الى استصدار قرار من الاتحاد العمالي العام بتعليق الاضراب مرة اخرى، بل والى الانطلاق من هنا نحو فرض الانكفاء على الحركة العمالية والشعبية بحيث يبدو تعليق اضراب ٢ نيسان وكانه تعليق للحملة المطلبية كلها .

لكن رياح الوضع الاجتماعي السياسي العام في البلاد بعد ٦ شباط لم تجر ـ وهي لاتجري الان ـ بما تشتهي سفن الدولة في هذا المجال. فخلال شهرين ابتلعت موجة الغلاء المتجددة معظم المكاسب التي جرى انتزاعها قبيل ٦ شباط . فاذا بالدولة تواجه على امتداد الاسابيع القليلة الماضية لونا من الوان «حرب العصابات» الاجتماعية ـ اذا صح استعمال مصطلح عسكري في هذا المجال ـ تنطلق المعارك فيها من مواقع اجتماعية عديدة وتعتمد اشكالا واساليب نضالية متنوعة، ويتزايد وعي الفئات الشعبية المنخرطة فيها لحقيقة كونها حربا مديدة بالفعل لن يحسمها اضراب بعينه ولن تتقرر نتيجتها في جولة واحدة .

ذلك كله بات يسمح موضوعيا بمواجهة فعالة للمشروع القمعي الذي تتاهب الدولة لتنفيذه، وذلك بتحويل الثاني من نيسان الى بند من بنود خطة تحرك مطلبي ديمقراطي متصل متعدد الحلقات الاجتماعية ومتنوع

الوسائل النضالية. هكذا لايعود الصراع كله دائرا حول موقع وحيد، هو موقع الاضراب العمالي العام يوم ٢ نيسان. ويصبح لدى الحركة العمالية والشعبية ما تقوم به قبل ٢ نيسان وخلاله وبعده وذلك في سياق حملتها المطلبية الديمقراطية المستمرة التي يجب ان تنهض على اكتاف جميع الفئات الاجتماعية التي تعاني الاستغلال والقمع ويسحقها الغلاء والاحتكار بقبضته .

نحو تحرك عمالي شعبي متصل متعدد الحلقات

ان احباط مشروع الدولة القمعي، وقلبه على رؤوس اصحابه في النهاية، هو امر في متناول التحرك العمالي والشعبي اذا ما ترابطت خطواته وقواه على ابواب ٢ نيسان ضمن خطة تنهض على قاعدة الاتجاهات الرئيسية التالية :

اولا — على صعيد التحرك المطلبي في صفوف الطبقة العاملة وحركتها النقابية :

ينبغي الاستمرار في اعتبار ٢ نيسان موعدا لاضراب شامل لابد من بذل كل الجهود في سبيل فرض تنفيذه على قيادة الاتحاد العمالي العام. وفي هذا السياق تكتسب اعمال التعبئة العمالية القاعدية اهمية كبيرة. فالندوات والمهرجانات العمالية والجمعيات العمومية للنقابات وتنظيم وفود الضغط العمالي الجماهيري على القيادات النقابية المتخاذلة، كلها منابر ووسائل فعالة تسهم في كشف تواطؤ الدولة مع اليمين النقابي وفضح تآمره على الاضراب ، كما تلعب دورا اساسيا في تجميع قوى الطبقة العاملة حول شعار : اجبار قيادة الاتحاد العام على تنفيذ الاضراب يوم ٢ نيسان .

لكن التحرك العمالي يجب ان لاينحصر ضمن هذه الحدود. فمن اجل منع تمرير مؤامرة تعليق الاضراب يوم ٢ نيسان، ومن اجل احباط خطة الدولة واليمين النقابي الهادفة الى تحويل التعليق المذكور الى عملية تعليق للنضال المطلبي العمالي اساسا، من اجل ذلك كله ينبغي اعتماد اشكال نضال اخرى بموازاة الدعوة الى الاضراب العام. وفي هذا المجال تكتسب مسالة تنظيم تظاهرات عمالية قبل ٢ نيسان وخلاله اهمية والحاحا متعاظمين. فالتظاهرة العمالية الشعبية التي دعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الى قيامها في بيروت مساء الاربعاء ٢٧ اذار الجاري، ستكون من ناحية رمزا لاستمرار وتواصل التحرك المطلبي في صفوف الطبقة العاملة (فلا يعود هذا التحرك قاصرا عمليا على مايمكن ان يجري في ٢ نيسان) كما ستكون من ناحية ثانية وسيلة تعبئة فعالة ضد اليمين النقابي واداة ضغط عليه باتجاه اجباره على تنفيذ الاضراب يوم ٢ نيسان . لذا ينبغي بذل اقصى الجهد من اجل ان تضم التظاهرة المذكورة اضخم حشد عمالي نقابي شعبي ممكن. ولاشك ان نجاحها سوف يعزز امكانية تنظيم تظاهرة عمالية شعبية مركزية اخرى يوم ٢ نيسان تشارك فيها الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من بيروت ومختلف المناطق اللبنانية بحيث تكسب الاضراب العام مزيدا من الزخم اذا امكن فرضه على قيادة الاتحاد العمالي ، وتشكل سلاحا ناجعا لاحباط معظم الاثر السلبي الذي يمكن ان يترتب على تعليقه في صفوف الطبقة العاملة اذا ما نجح تواطؤ الدولة واليمين النقابي في تنفيذ مؤامراته مرة اخرى .

ان نجاح التظاهرات المذكورة سوف تكون له دون شك اثار هامة بعيدة المدى على صعيد تجديد وسائل النضال العمالي واساليبه من خلال اعادة الاعتبار للتظاهر كوسيلة نضال عمالي حققت بواسطتها الطبقة العاملة وقواها النقابية التقدمية اعظم النجاحات عام ١٩٤٦ حين انتزعت انذاك ابرز المكاسب القانونية في تاريخها .

ان التحرك المطلبي الطويل النفس في صفوف الطبقة العاملة خلال هذه الفترة يجب ان لا يقتصر على ما ذكرنا من اعمال ضغط وتظاهرات عمالية قبل ٢ نيسان وخلاله . فبعد ٢ نيسان ينبغي توجيه النضال العمالي باتجاه افتتاح معركة واسعة ضد هيمنة اليمين المتواطيء مع الدولة وكبار التجار وارباب العمل على مقاليد الحركة النقابية . وهي معركه سوف تلعب حملات الفضح الاعلامية وسياسات التصلب من جانب ممثلي القوى النقابية التقدمية ضمن الهيئات القيادية للاتحاد العام دورا مهما في تنشيطها دون شك . لكن حملة التنسيب العمالي القاعدي الى النقابات ، وباوسع اعداد ممكنة تبقى هي المحور الرئيسي لخوض معركة ناجحة مع اليمين النقابي. ان حملة التنسيب الواسعة للنقابات ، فضلا عن كونها تشكل التتويج التنظيمي المطلوب للتحرك العمالي المطلبي الحالي ، تكتسب مزيدا من الاهمية في فترة كالتي تجتازها الطبقة العاملة الان وتتاهب خلالها لخوض الانتخابات النقابية في اكثر من قطاع.

ثانيا — على صعيد التحرك المطلبي في الريف :

ان تنظيم انخراط القوى الطبقية الريفية العريضة في حلبة التحرك المطلبي الديمقراطي الحالي بات يشكل ضرورة ماسة لسببين:

اولهما — ان الريف قد بدأ يشهد منذ فترة طويلة نسبيا انطلاقات متجددة، عفوية الى هذا الحد او ذاك، تعبر عن النهوض المتزايد لاوسع فئاته الاجتماعية في مواجهة نتائج الغلاء والاحتكار التي تنعكس عليها تدهورا مضاعفا في مستوى معيشتها. وهو نهوض بات يتطلب بالحاح مستوى متقدما من البرمجة والتخطيط والتنظيم .

والسبب الثاني — ان المواجهة بين الدولة وبين الحركة العمالية والفئات الاجتماعية الحليفة لها في المدن قد بلغت توازنا معينا يتطلب، من اجل ان يصبح تطويره لصالح الطبقة العاملة ممكنا اكثر فاكثر، انخراط قوى طبقية «جديدة» في الصراع الاجتماعي السياسي الدائر قادرة على ان تمنح التحرك المطلبي الديمقراطي الشعبي العام زخما متناميا. هذه القوى يشكل الريف مصدرها الاول دون شك. من هنا يكتسب نضال الريف في هذه الفترة اهميته الشديدة باتجاهين :

١— التحرك في صفوف العمال الزراعيين في ظل برنامج يستعيد مطالبهم الرئيسية في الافادة الكاملة من الضمان الصحي والاجتماعي وشمولهم بقانون العمل وكل المكتسبات التي حصل عليها عمال ومستخدمو قطاعي الصناعة والخدمات في مجال تحديد ساعات العمل والحد الادنى للاجور .. الخ ولاشك ان انعقاد المؤتمر العام التاسيسي لنقابة العمال الزراعيين خلال العام الماضي، على قاعدة العديد من اللجان المحلية التي جرى تاليفها ، يشكل بداية الاطار المطلوب

غبريال خوري : عندما يخون اليمين النقابي مصالح الطبقة العاملة !

لتنظيم التحرك المطلبي في صفوف العمال الزراعيين. لكن جهدا كبيرا لابد ان يبذل من اجل استكمال بناء الاطار المذكور. ان تنشيط وتوسيع اللجان القاعدية للعمال الزراعيين وزيادة عدد المنتسبين اليها والتوجه نحو عقد المؤتمر الثاني للعمال الزراعيين بصيغة اكثر فعالية وتمثيلا، ان ذلك هو الذي سوف يسمح بانتزاع مطلب تاسيس نقابة للعمال الزراعيين في لبنان وتوحيد تحركهم من اجل تحقيق مطالبهم الرئيسية .

٢— الانطلاق من الحملة التي بدأت في اوساط المزارعين في البقاع نحو تنظيم تحرك مطلبي زراعي واسع يشمل منطقة البقاع بكاملها ويمتد الى المناطق اللبنانية الريفية الاخرى في ظل شعارات تتمحور حول تخفيض كلفة الانتاج الزراعي. ولقد طرحت «اللجان الفلاحية في البقاع» عددا من المطالب الرئيسية في هذا الصدد اهمها : تخفيض اسعار الاسمدة الكيماوية وابقاؤها على ماكانت عليه في العام السابق واستيرادها من قبل الدولة مباشرة وتسليمها للمزارعين بسعر الكلفة — تامين البذار بواسطة الدولة والتعاونيات وتخفيض اسعاره وتسليفه للمزارعين وتامين الاعلاف للدواجن باسعار مخفضة — تخفيض اسعار ضمان الارض ووضع حد لتحكم الاقطاعيين والملاكين الكبار برقاب الفلاحين — تخفيض اسعار الادوية الزراعية ... الخ .

ان هذه المطالب ، بالاضافة الى مايمكن طرحه من مطالب اخرى تستجيب لقضايا الريف اللبناني بمختلف مناطقه ، تشكل شعارات صالحة كي ينهض عليها تحرك مطلبي ديمقراطي للمزارعين قابل للنمو والاتساع باستمرار . ولا بد من القول هنا ان نجاح هذا التحرك لا يقاس الان بمقدار ما يستطيع انتزاعه عمليا من المطالب المذكورة خلال فترة قريبة، بل بمقدار ما ينتج عنه اساسا من اشكال تنظيمية ما يزال المزارعون يفتقرون اليها حتى اللحظة . ان بناء «اتحاد عام للفلاحين» يجب ان يشكل الهدف المركزي لتحرك المزارعين في هذه الفترة . وهو امر يتطلب القيام بحملة دؤوبة طويلة النفس من اجل تشكيل لجان قاعدية للفلاحين في مختلف القرى كي يصبح ممكنا الاستناد اليها في اقامة مؤتمرات منطقية يتوجها فيما بعد مؤتمر عام يرسي الخطوة التنظيمية الاولى على طريق بناء اتحاد الفلاحين .

ثالثا — على صعيد التحرك الشعبي في منطقة الجنوب :

ان الازمة الاجتماعية العامة التي تعيشها البلاد والناتجة عن تصاعد موجة الغلاء والاحتكار تكتسب في الجنوب طابع التفاقم المتزايد بوتيرة اكثر سرعة من المناطق الاخرى، لانها تسقط هنا على منطقة تعاني اساسا نتائج تخلف مضاعف مزمن وتدفع ضريبة سياسة التخاذل الرسمية المعتمدة تجاه العدو الصهيوني خرابا في اقتصادياتها وحرمانا لابنائها من ابسط الحقوق والحريات الاجتماعية والديمقراطية. فمحركات النضال المطلبي الديمقراطي في الجنوب لاتقتصر على الفئات الاجتماعية ذات الطابع الطبقي المحدد والمتمركز (العمال، العمال الزراعيون، الفلاحون الفقراء ....) بل ان هذه الفئات تسبح في محيط شعبي واسع تعاني اوساطه جميعا وطأة الاستغلال والقمع المضاعفين منذ سنين طويلة. لذا اتخذ اضراب السادس من شباط الماضي ذلك الطابع الشمولي في الجنوب. ولم يكن مجرد قيام الاضراب هو الحدث الذي بدأ يقلق الدولة جديا. بل ان التطور المتسارع للصراع الاجتماعي في الجنوب نحو اكتساب افق سياسي محدد محوره تصفية نفوذ الجناح الرئيسي من الاقطاع السياسي في تلك المنطقة ممثلا بكامل الاسعد ، ان ذلك هو مصدر القلق المتوتر الذي لم يعد قاصرا على الاسعد بل اخذ يعم مختلف اطراف التحالف الحاكم. فالدولة لم تعد تجد نفسها في الجنوب امام مجرد تذمرات مطلبية جزئية تولد ثم يجري احباطها في المكان الذي ولدت فيه. بل اصبحت تواجه بالفعل حركة احتجاج سياسي شبه عامة قادرة على البروز كعنصر استقطاب جماهيري رئيسي انطلاقا من اي تحرك مطلبي جزئي (بناء مستوصف اهلي، توقيع عريضة شعبية ، القيام بتظاهرة طلابية ... الخ) .

ومن هنا كان المشروع القمعي المتسع المتجدد الذي باشرت الدولة خطواتها الاولى على طريق تنفيذه في الجنوب من اجل اعادة حكم الاجهزة كاملا في تلك المنطقة بأمل ضبط الصراع الاجتماعي السياسي المحتدم وفرض الانكفاء على الحركة المطلبية الديمقراطية النامية بعد ان اصبح عجز الاقطاع الاسعدي في هذا المجال واضحا .

في مواجهة هذا المشروع القمعي عقدت الاحزاب التقدمية والهيئات النقابية والمهنية في الجنوب مؤتمرا ناقشت خلاله مشروع برنامج لتنظيم تحرك مطلبي ديمقراطي واسع يقوده اطار جبهوي يضم مختلف القوى الوطنية والتقدمية والعناصر الديمقراطية الحليفة لها (نشرت «الحرية» نص المشروع في عددها السابق) .

ان سلسلة المهرجانات والندوات الشعبية التي جرى ويجري تنظيمها الان في عدد من مدن الجنوب وقراه وفي اوساط الجنوبيين النازحين الى العاصمة، تشكل خطوات اولية على طريق اطلاق التحرك المطلبي الديمقراطي المذكور خلال فترة قريبة تحت اشكال رئيسية ثلاثة :

— عقد مؤتمر شعبي جنوبي لطرح قضية الليطاني والقضايا الاجتماعية الاخرى في الجنوب .

— عقد مؤتمر شعبي جنوبي من اجل قضايا الحريات الديمقراطية في الجنوب وفضح المشروع القمعي الذي تنفذه السلطة ضد جماهير الجنوب ومن اجل تصعيد حملة الضغط الهادفة تحقيق مطلب الغاء حالة الطوارئ المفروضة على المنطقة

— الدعوة لاضراب عام في الجنوب من اجل تحقيق المطالب الرئيسية لاوسع جماهيره ودعوة النازحين منه الى بيروت للتضامن مع اخوانهم المقيمين في المنطقة .

رابعا : — على صعيد التحرك الطلابي

لا يستمد نضال الحركة الطلابية الراهن من اجل ديمقراطية التعليم ووطنيته اهميته من كونه يمس حاضر ومستقبل مئات الالاف من الشباب اللبناني فحسب، بل ومن كونه يحتل ايضا موقعا بارزا ضمن نضال الحركة الشعبية بمختلف فصائلها من اجل الخبز والديمقراطية .

ان استمرار التحرك الطلابي لا يمليه فقط بقاء معظم مطالبه (الخاصة بالتعليم الجامعي وبالثانويات ودور المعلمين) قيد الاهمال والتجاهل فحسب بل تمليه ايضا امكانية وضرورة استجابة القطاع الطلابي المنتمي في غالبيته الساحقة الى الاوساط الاجتماعية التي تعاني التدهور المتسارع في مستوى معيشتها، الى حوافز المشاركة في الحملة المطلبية الشعبية الواسعة ضد الغلاء والاحتكار والقمع .

ان تحركا عماليا شعبيا متصلا متعدد الحلقات الاجتماعية ومتنوع الوسائل والاساليب النضالية بالاتجاهات التي ذكرنا ، سوف يكون قادرا على احباط مشروع الدولة القمعي وقلبه على رؤوس اصحابه اولا ، وسوف يجعل في متناول الطبقة العاملة وكادحي الريف والمدينة انتزاع المزيد من المطالب الاجتماعية والديمقراطية ثانيا ، كما سوف تتعزز من خلاله ، ثالثا واخيرا ، مكاسب الجماهير التنظيمية: احزابها التقدمية نقاباتها ، منظماتها الديمقراطية والمهنية لتتعزز بالتالي قدرتها على خوض مواجهات نضالية اكثر تقدما .

كلمة محسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي في مهرجان النبطية

الجنوب لن يركع.. وعصر الاقطاع قد ولّى

كان المهرجان الشعبي الذي شهدته النبطية مساء يوم الاربعاء ٢٠ — ٣ — ٧٤ تظاهرة جماهيرية كبرى ضد الارهاب الاقطاعي وتسلط الاجهزة وسياسة القمع في الجنوب . شاركت في المهرجان وفود حاشدة من النبطية والقرى المجاورة لها ، اتت تعلن تصميمها على متابعة النضال من اجل مطالب الجنوب وفي سبيل انتزاع الحقوق والحريات الاجتماعية والديمقراطية لجماهيره الكادحة .

توالى على الكلام في المهرجان : ممثل طلاب النبطية ، معروف سعد ، محسن ابراهيم باسم منظمة العمل الشيوعي ، النائب عبد اللطيف الزين وجورج حاوي باسم الحزب الشيوعي اللبناني .

ندد جورج حاوي بالارهاب والقمع في الجنوب الذي يلجأ اليه الاقطاع السياسي وعلى راسه « البيك » واتهامه لكل صاحب مطلب بأنه « ازعر ومخرب » ... واكد ان التحرك الشعبي يتسع في الجنوب ضد الغلاء وضد الارهاب ومن اجل الحريات الديمقراطية والغاء حالة الطوارئ . واشار الى قضايا الطلاب فقال انه يكفي وزير التربية وحزبه عارا كونه وزير اقفال المدارس بالجملة . واكد ان معركة الجنوب ليست معركة حقوق طائفة معينة بل معركة المحرومين والمضطهدين في كل لبنان . واعلن عن الاستعداد لمد اليد الى كل القوى الراغبة بمتابعة النضال على اسس اجتماعية اقتصادية ديمقراطية .

والقى الرفيق محسن ابراهيم كلمة منظمة العمل الشيوعي فشرح اوضاع الجنوب واستعرض المهام الراهنة للحركة الشعبية . وفيما يلي نص هذه الكلمة .

كلمة منظمة العمل الشيوعي في مهرجان النبطية

« اذا كانت الجماهير اللبنانية ، كل الجماهير اللبنانية ، تدفع اليوم من خبزها وقوتها ومستوى عيشها ثمن هذا التصاعد الجنوني لموجة الغلاء والاحتكار ، فان الجماهير الجنوبية تدفع الثمن مرتين .

هي تدفع اولا ثمن الغلاء المستجد والمستمر الذي يعم البلاد كلها ويدفع بها الى دوامة ازمة اجتماعية خانقة تزداد استفحالا كل يوم . وهي تدفع ثانيا ثمن التخلف المضاعف المزمن المفروض على هذه المنطقة منذ عشرات السنين .

هذا التخلف الاقتصادي الاجتماعي تكرسه وتحميه سياسة حرمان متعمدة تطبقها الدولة على الجنوب ، لانها منذ سنين طويلة تتصرف وكأن هذه المنطقة ساقطة سلفا في يد العدو المنتصب على الحدود . لذا فهي لا تكلف نفسها عناء لفتة واحدة جادة الى اوضاع الجنوب : زراعته ، مياهه ، مشاريع الري المطلوبة فيه، امكانات التصنيع على ارضه ، طرقاته ، مدارسه ، مستشفياته ، مطالب فئاته الاجتماعية المحرومة ، ومقومات صموده الوطني في وجه عدو طامع فيه ارضا وموقعا ومياها .

فهل من عجب بعد ذلك كله في ان تنهض جماهير الجنوب للمطالبة بحقوقها المهدورة ولمقاومة موجة الغلاء والاحتكار التي تضغط على صدرها ، كما على صدر الكثرة الساحقة من اللبنانيين .

لقد كان يوم السادس من شباط، حين عم الاضراب العمالي الشعبي ومعه تظاهرات الاحتجاج كل ركن من الجنوب ، ابلغ دليل على ان جماهير هذه المنطقة عاقدة العزم على انتزاع حقوقها ، وعلى ان عصر الالم الصامت تحت قبضة بكوات الاقطاع قد ولى وان فجر النهوض الشعبي لفرض ارادة الجماهير على من يستهين بارادة الجماهير قد بزغ .

لقد هالهم ان يتحرك الجنوب الذي نسوه ، وان تبدأ الحركة الشعبية فيه زحفها الطويل لتصارع الاقطاع المتحكم برزقها وكرامتها وحرياتها ، من قرية الى قرية . ففقدوا اعصابهم وراحوا يبحثون عن اسلحة يضللون بها جماهير الجنوب ليفرضوا السكينة على عماله وفلاحيه ، طلابه ومثقفيه. فكانت تلك المحاولة الخبيثة لتسعير عداء مفتعل ضد المقاومة الفلسطينية من اجل تحميلها زورا تبعات سياسة تخاذلية امام العدو الصهيوني هم صناعها وهم المسؤولون عنها . لقد كانوا يأملون ان تؤدي محاولات التحريض على اخوة لنا سالت دماؤهم مع دماء ابناء شعبنا دفاعا عن حقهم وارضنا ، كانوا يأملون ان تؤدي تلك المحاولات الى شق الجبهة الجماهيرية المتحدة ضد اعدائها الحقيقيين : تجار الغلاء وملوك الاحتكار وسادة الاقطاع ، حماة نهج الاستغلال في الداخل وسياسة التخاذل امام العدو القومي في الخارج .

وعندما فشلت اللعبة وتحطم سلاح التضليل ، اطلقوا هذه الموجة المحمومة من الارهاب والقمع في محاولة لاسكات كل صوت يرتفع بمطلب . ومرة اخرى انكشفت الوظيفة الفعلية لحالة الطوارئ المفروضة على الجنوب . فحالة الطوارئ ليست سلاح صمود في وجه العدو الصهيوني كما زعموا ويزعمون . حالة الطوارئ — كما ارادوها — هي سلاح ضد الشعب، مفروضة اصلا من اجل ان لا يتحرك الشعب . ففي ظل الطوارئ سقط من سقط هنا في ساحة النبطية ابان الانتفاضة المجيدة لمزارعي التبغ . وفي ظل الطوارئ تصادر ابسط حقوق الناس وحرياتهم الديمقراطية :يصبح انشاء المستوصف الشعبي اخلالا بالامن ، وتوقيع العريضة التي تعكس شكاوى المحرومين محاولة للتخريب، وتوزيع المنشور الذي يحمل مطالب الجماهير جريمة يعاقب عليها القانون، والتظاهرة الطلابية السلمية عملا خطيرا يستدعي التصدي لمنظميه بالسكاكين .

هكذا يعيش الجنوب ، جبله العاملي بشكل خاص ، منذ فترة مسلسل قمع وارهاب مستطيل ، من الخيام الى مرجعيون الى ميس الجبل الى الطيبة ... الى كل القرى التي تتلخص جريمتها، كل جريمتها، في انها لم تعد تقبل سلطة الذين تألهوا عليها زمنا طويلا . لكن مسلسل القمع والارهاب في ظل حالة الطوارئ وسكاكين ازلام الاقطاع السياسي ومسدساتهم ، لم يكن له مفعول السحر كما كانوا يتوقعون . واستمر ويستمر التحرك المطلبي الديمقراطي المتنامي ومعه صمود الجماهير وراء حقوقها وتصميمها على الدفاع عن حرياتها .

وامام بدء انهيار نفوذ من كانت السلطة تتصور انها بالاعتماد عليه سوف تضبط الجنوب ، بدأ يلوح في الافق مشروع لتصعيد القمع ضد جماهير هذه المنطقة يراد له ان يكون اكثر شراسة واشد احكاما لعله يصبح اكثر جدوى . ان تكرار الحديث عن اضطراب اوضاع الامن في الجنوب بسبب وجود من يسميهم الحكم واقطاعه السياسي بالمسلحين، وعن ضرورة عودة قوى السلطة الى ممارسة هيمنتها في كل مكان من ارض الجنوب ، ان ذلك يشكل تمهيدا لمحاولة اعادة حكم الاجهزة كاملا الى هذه المنطقة ، وبقبضة خبرها الجنوبيون — وكل اللبنانيين — جيدا، قبضة في ظل ادعاء مقاومتها والعمل على رفعها عن صدر الشعب اتى من اتى الى السلطة قبل اربعة اعوام .

الجنوب لن يركع

في وجه هذه المحاولات جميعا نقول : ان الجنوب لن يركع . ان الحركة الشعبية في الجنوب لن تغادر ساحة النضال من اجل حقوقها وحرياتها الاجتماعية والديمقراطية . وبصمودها سوف تقلب مشاريع القمع على رؤوس اصحابها .

لقد بدأت الاحزاب التقدمية والهيئات النقابية والمهنية ومعها كل المؤسسات والمنظمات والاندية والعناصر الديمقراطية والشخصيات الوطنية في الجنوب ، بدأت تتجمع لتفتتح طورا جديدا من اطوار نضالها المديد المشترك في ظل برنامج يعكس حاجة المنطقة الى الانماء والتطوير — زراعة وصناعة وتجارة وخدمات اجتماعية — ويحمل مطالب اوسع الفئات الشعبية التي يكاد الاحتكار يسحقها ويمتص الغلاء موارد رزقها الزهيدة .

وفي الطليعة من هذا البرنامج تبرز مطالب : تنفيذ مشروع الليطاني بما يروي ارض الجنوب كل ارض الجنوب ، وتنمية الزراعة مورد رزق الغالبية الساحقة من سكان هذه المنطقة بتعميم الري وتخفيض كلفة الانتاج الزراعي وتأمين مصادر التمويل والتشجيع لصغار المزارعين ومتوسطيهم بشكل خاص ، ثم تلبية مطالب العمال الزراعيين بافادتهم الكاملة من الضمان الاجتماعي والصحي وشمولهم بقوانين العمل ومكتسبات الحد الادنى للاجور وساعات العمل وتمكينهم من ممارسة حق التنظيم النقابي ، وانتهاج تدابير مكافحة جدية للغلاء والاحتكار وتحقيق مطالب عمال الصناعة والمؤسسات في الجنوب كجزء من مطالب الطبقة العاملة اللبنانية كلها ، والاستجابة الى المطالب المزمنة لمزارعي التبغ والاعتراف بمكتسباتهم في حقل التنظيم النقابي، وتطوير الخدمات الاجتماعية في ميادين الطرقات والطبابة والدواء والاستشفاء ... ثم فرض احترام الحريات الديمقراطية بالغاء حالة الطوارئ وتكريس حق العمل الحزبي والتنظيم النقابي والجماهيري وحقوق النشر والتظاهر والتجمع ومختلف اشكال التعبير الشعبي .

لبنان الشعب ... مع الجنوب

ان معركة الجنوب من اجل هذه المطالب جميعا لا تدور ولن تدور في عزلة عن نضال الحركة العمالية والشعبية في كل انحاء البلاد . انها جزء من هذا النضال لا يتجزأ . فالجنوب ليس في الميدان وحده . مع الجنوب يقف لبنان الشعب عمالا وفلاحين وكادحين وطلبة ومثقفين . تقف الاحزاب التقدمية والقوى الوطنية وكل الشرفاء الحريصين على الحريات الديمقراطية والاستقلال الوطني . هؤلاء جميعا يدركون ان ما يجري في الجنوب اليوم يشكل حلقة مركزية في نضال الحركة الشعبية اللبنانية كلها على اختلاف فصائلها ومناطقها ، من اجل الخبز ، من اجل الديمقراطية ، من اجل تعزيز الصمود الوطني في وجه العدو الصهيوني ، من اجل حماية المقاومة الفلسطينية ، من اجل منع مشاريع السيطرة الامريكية على لبنان وكل المنطقة العربية من ان تمر . »



حكومة الشباب .. والبيطار .. والمحاولة الفاشلة لمواجهة احتكار الدواء

قضية الأدوية

تأميم استيراد الدواء هو السبيل لضرب الاحتكار

موجة الغلاء والاحتكار مستمرة .. كما هي مستمرة ايضا النضالات الشعبية من اجل الخبز والسكن و الطبابه والدواء في المدينة والريف وما تم انتزاعه من مكاسب حتى الان زهيد جدا . انه كما يقول المثل العامي من قبيل « مداواة الحمى بقشور البطيخ » ذلك ان الصراع بين الحركه الشعبية والسلطة يدور الان على جبهة اكثر تقدما ينتظمها اطار عام بات يلخص المطالب الاجتماعية الديمقراطية الرئيسية كلها : تدخل الدولة في الاوضاع الاقتصادية للحد من التدهور المتفاقم في الاوضاع المعاشية لغالبية الجماهير وهو مطلب يصطدم يوميا بالسياسة العامة للدولة في هذا المجال سياسة الخضوع لمصالح كبار التجار والمستوردين وملوك المال وكبار ملاكي الارض وسماسرة المضاربة العقاريه .

واذا كانت الاشهر القليلة الماضية قد شهدت بروزا متزايدا للصراع حول مطالب تخفيض الاسعار بشكل عام واسعار المواد الغذائية بشكل خاص ودخول الدولة طرفا اساسيا في استيرادها وتوزيعها وتخفيض الايجارات ومعالجة ازمة السكن وتحقيق ديمقراطية التعليم ووطنته وتخفيض كلفة الانتاج الزراعي بالنسبة لصغار المزارعين ومتوسطيهم ، فان الصراع حول سياسة الدولة في مجال الدواء والطبابة والاستشفاء صراع قديم ومستمر كانت للحركة العمالية والشعبية فيه جولات عديدة ومازال عليها ان تخوض المزيد من الجولات .

ان سياسة الدولة تجاه الموازنة العامة في قطاع الصحة تتم على حلقتين . الاولى وهي النسبة المنخفضة التى ينالها قطاع الصحة من الموازنة . والثانية هي هدر هذا الجزء من الموازنة .

لقد ظلت حصة قطاع الصحة العام قبل ١٩٧٠ تتراوح بين ٣ و٤ بالمئة من الموازنة العامة . وارتفعت هذه النسبة لعام ١٩٧١ بنسبة ٣٦ ٪ اي من حوالي ٢٢ مليون ليرة الى ٣٠ مليون ليرة ينفق ما يقارب الـ ٤٥ بالمئة من موازنة وزارة الصحة مصاريف على المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع الوزارة . فالمبالغ المرصدة للمستشفيات المتعاقدة تتراوح بين ١٠ و١٢ مليون ليرة سنويا . اي انه خلال عشر سنوات وكحد ادنى تبلغ هذه النفقات حوالي ٨٠ مليون ليرة .

يمكن بنصف هذا المبلغ اي باربعين مليون ليرة بناء مستشفين حكومين كبيرين مع احدث التجهيزات يحتوي كل منهما على خمسمئة سرير (اي حوالي الف سرير) . وبما ان مصاريف الاستشفاء تبلغ في سنة نحو عشرين بالمئة من اكلاف البناء والتجهيز اي ثمانية ملايين ليرة للمستشفيين فانه يمكن تشغيل المستشفيين خلال خمس سنوات غير ان الدولة تدفع بدلات ايجار على المباني التى تشغلها الدوائر الرسمية ، فتدفع سنويا ١١٣ الف ليرة بدل ايجار مبنى وزارة الصحة !! من ذلك يتبين كيف يجري هدر الموازنة .

فالدولة ترفض توظيف هذه الموازنة لانشاء قطاع حكومي للطبابة يسهم في الحد من تجارة الطب فتستبدل انشاء المستشفيات الحكومية بالتعاقد مع المستشفيات الخاصة وتستبدل امتلاك مباني المؤسسات العامة باستئجار هذه المباني .

وبالطبع لوحاولنا ان نتناول موضوع مطالب المناطق وحاجتها الى المستشفيات الحكومية لكان علينا تعداد الكثير الكثير في هذا المجال . غير انه من المفيد القول هنا ان بيروت والجبل يحتكران القسم الاكبر على الصعيدين الحكومي والخاص .

ويكفي ان نذكر ان ٧٢ بالمئة من مجموع اطباء لبنان يتمركزون في بيروت .

قضية الدواء

عندما جاء الدكتور اميل البيطار وزيرا للصحة العامة عام ١٩٧٠ كان موضوع الضمان الصحي محور نضال الطبقة العاملة وكانت الادوية قد عرفت موجة ارتفاع في الاسعار بحجة الارتفاع في بلد المنشا . ولدى المراجعة الشاملة التى قامت بها وزارة الصحة لموضوع اسعار الادوية تبين انه يمكن خفض الاسعار بنسبة معقولة فيما لو جرى تطبيق القوانين « المرعية الاجراء اصلا » ! اذ ان هناك عدة عوامل مباشرة تؤثر في خفض سعر الدواء .

كان يجرى اعتماد نسبة ٥ر٧ بالمئة كمصاريف شحن تضاف الى كلفة الانتاج بينما هذه المصاريف لاتزيد اطلاقا عن ٥ بالمئة . وكان يجري اغفال حسم الموزع في بلد المنشا عند تحويل اسعار المبيع هناك الى سعر المبيع في لبنان ، في حين ان الاخذ بهذا الحسم من شانه ان يخفض قيمة التحويل بنسبة متوسطة قدرها ١٢ بالمئة . وبينما كان على لبنان كبلد مستورد ان يستفيد من خفض سعر العملات الاجنبية يجرى اغفال هذا الامر لتمكين التجار من تحقيق اعلى نسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ مليون ليرة سنويا اذ ان الدواء الذي يستورد سنويا بقيمة ٥٠ مليون ليرة يباع بقيمة ٨٠ مليون ليرة .

لم يتعد مشروع البيطار في البدء محاولة تطبيق القوانين ومراقبة الفواتير . وحسب المشروع يتحدد سعر الدواء للجميع في لبنان على الشكل التالي :

- كلفة الانتاج في بلد المنشا . وهنا يقصد بها سعر مبيع الدواء من قبل المنتج يضاف اليها :
- ٥ بالمئة مصاريف شحن .
- ٥ بالمئة رسوم بلدية وتخليص عمولة .
- ١٠ بالمئة ربح للمستورد .
- ٣٠ بالمئة ربح للصيدلي

رد التجار بسحب العديد من اصناف الادوية الضرورية من السوق . ومع تطبيق الضمان الصحي تبين ان تكاليف الدواء للمضمونين تبلغ ٣٥ بالمئة من اعباء الضمان . اعباء الضمان وموقف التجار دفعا بالبيطار الى طرح مشروع استيراد صندوق الضمان للادوية .

لقد تضامنت الحكومة مع التجار وكبار المستوردين في انتفاضتهم ضد مشاريع البيطار « غير المدروسة » على حد تبريرات الحكومة انذاك . وبالتالي خرج البيطار من الحكومة وخرجت معه المشاريع التى كانت تشكل محاولة لمكافحة الاحتكار في احد أهم المجالات التي تمس معيشة مختلف الفئات الشعبية .

ان مجموعة محتكرين لايتجاوز عددهم عدد اصابع اليد الواحدة هم الذين يحتكرون فعلا سلعة اساسية في حياة الجماهير من اصل ١١١ مستورد في البلد . انتجارة الدواء لاتتوقف عند هذا الحد . بل ان هناك ١٣ الف صنف من الادوية يجرى تداولها في السوق دون رقابة الدولة .

بينما يكفي لبنان اقل بكثير من ٣ الاف صنف من الادوية وهذا العدد تعتمده دول اوروبية عديدة .. بينما الكثير من الاصناف ممنوعة اصلا في بلد المنشا والعديد من الاصناف لافائدة منها . لكن ذلك كله لا يضع نظام « الاقتصاد الحر » حدا له حفاظا على حرية التنافس بين الشركات والاتجار بالدواء ! ويدخل الدواء الى عالم الدعاية في السينما والتلفزيون والصحف . ويجري ترويج اصناف الادوية لقاء عمولة من قبل الاطباء انفسهم !

التعليم واحتكار الطب

ان سياسة الدولة في حقل التعليم لها انعكاس مباشر على اسعار الطبابة . ان اصرار الدولة على ابقاء « شرف مهنة الطب » محصورا بالفئات الميسورة انما يعزز احتكار المهنة وارتفاع اكلاف الطبابة في ظل احتكار الجامعات الاجنبية لفرع الطب والصيدلة . وفي فرع الصيدلة يقوم احتكار مزدوج . فمنجهة حصر التخصص بالجامعات الاجنبية (الاميركية واليسوعية) ومن جهة اخرى قانون مزاولة المهنة الذي يمنع انشاء صيدليات جديدة ويحدد عددها . فلا يتخرج من كليتي الطب في لبنان الفرنسية والاميركية اكثر من ٣٤ صيدلي يتحولون الى مستوردي ادوية واساتذة طب واصحاب مختبرات في الوقت نفسه !

تاميم استيراد الدواء

ان تفاقم موجة الغلاء والاحتكار وما يؤدي اليه من تدهور متسارع في مستوى معيشة غالبية الجماهير الشعبية ، يدفع الى المقدمة مطلب تدخل الدولة لكسر الاحتكارات التجارية الرئيسية ومن بينها احتكار تجارة الدواء . وفي هذا المجال تتركز مطالب الحركة الشعبية حول تدابير هي وحدها الكفيلة بفرض حل لمشكلة الدواء والطبابة والاستشفاء يعالجها من جذورها :

١ — تاميم استيراد الدواء بحيث يتولاه صندوق الضمان الاجتماعي او يجري انشاء مصلحة حكومية خاصة لهذا الغرض . فذلك هو السبيل الوحيد لخفض اسعار الدواء فعليا وضرب الاحتكارات المسيطرة علي تجارته حاليا .

٢ — شمول الضمان الصحي المزيد من الفئات الشعبية وانتهاج مبدا اولوية توسيع قطاع الصحة الحكومي .

٣ — ضرب الامتياز الخاص للجامعات الخاصة والاجنبية في فرعي الطب والصيدلة .

٤ — تعزيز المستشفيات الحكومية في المناطق وتامين الاطباء .

ان الحركة الشعبية التى خبرت وعود السلطة وتدابيرها الشكلية في مكافحة الغلاء باتت ترى ان المقياس الوحيد للجدية في هذا المجال هو في انتهاج سياسة مواجهة فعلية لكبار التجار والمستوردين ودخول الدولة طرفا مباشرا في كسر الاحتكارات المهيمنة على تجارة المواد الضرورية الرئيسية وفي طليعتها احتكار تجارة الادوية .

جولة مبعوثي الملك حسين الى العواصم العربية : مستعدون للاعتراف بحق شعب فلسطين، لكن أميركا واسرائيل سترفضان !؟

الرئيس فرنجية عند استقباله السيدين التلهوني والرفاعي

اكدت المعلومات الواردة الى «الحرية» عن مصادر موثوقة، ان الجولة التي قام بها مبعوثان للملك حسين (عبد المنعم الرفاعي، بهجت التلهوني وهما رئيسان سابقان لحكومات الملك) تحمل معها ملامح مناورة رجعية اردنية جديدة للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني، وتطويق المكاسب السياسية التي انتزعتها منظمة التحرير كممثل وحيد لشعب فلسطين، والعمل على تاليب بعض البلدان العربية ضدها انطلاقا من القول بان الاستمرار بالتمسك بمنظمة التحرير سيؤدي الى عرقلة وابطاء عملية التسوية بسبب رفض اميركا واسرائيل لاي «اعتراف او تعامل» معها !.

ويحاول الملك حسين الان ان يستغل لهفة بعض القوى العربية وخاصة القيادة المصرية من اجل الوصول الى تسوية سريعة باي ثمن، وتهالكها على تحقيق حل حتى لو كان ضمن الشروط الاميركية الكاملة ، من اجل تحريض هذه القوى ذاتها ضد منظمة التحرير واصفا دور المنظمة ووضعها بانه «غير مقبول» لدى اميركا واسرائيل، وهذا ما سيجعل الصراع من اجل التسوية « اكثر قسوة وشدة» ويؤخرها الى مدى طويل !

لقد كان واضحا ان النظام الاردني خلال الشهور الماضية قد استنزف كل امكاناته من اجل انهاء عزلته السياسية وخاصة على النطاق الفلسطيني والعربي بعد الدور المتواطىء والمكشوف الذي اتخذه خلال حرب تشرين . واثر صدور قرار القمة العربي في الجزائر الذي كرس هذه العزلة وتحقق خلاله لمنظمة التحرير مكسبا سياسيا بارزا، لم يتوقف النظام الاردني عن العمل من اجل نسف هذا القرار عمليا وتجاوز مضمونه، حتى ينفرد هذا النظام في تمثيل الفلسطينيين وتقرير مصير اراضيهم المحتلة.

وبسبب المعارضة الواسعة التي تلقاها مشاريع الملك حسين من اجل الوصول الى ماسماه (فك — ارتباط) اردني — اسرائيلي على الجبهة الاردنية التي لم تشهد اي التحام، ومقاومة بلدان عربية عديدة لهذه المشاريع الى جانب رفض فلسطيني اجماعي داخل المناطق المحتلة وخارجها لمثل هذه الخطوة التي تمهد لحل تصفوي ضمن الشروط الاسرائيلية وعلى اساس اقتطاع اسرائيل لاجزاء واسعة من الضفة الغربية، الى جانب كونها تمهد مرة اخرى لالحاق الشعب الفلسطيني بسلطة عمان الرجعية وتصفية هويته الوطنية المستقلة، بسبب هذه المعارضة الشديدة يلجا الملك حسين ومبعوثيه الى استخدام مناورة جديدة هذه ملامحها حسب اقوال المبعوثين ذاتهما : —

— أكد مبعوثا الملك في لقائهما مع عدد من الزعماء العرب، ان الحكم الاردني لامانع لديه من الالتزام بما يقرره العرب جميعا اذا اتفقوا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني !

— انحكام عمان الحريصون تماما على تخليص الاراضي المحتلة !! (ولم يطلقوا طلقة واحدة في سبيلها خلال الحرب) يجدون ان الاعتراف الاردني والعربي بمنظمة التحرير سيكون عائقا في سبيل الوصول الى تسوية سريعة . فاميركا واسرائيل لازالتا تتمسكان بموقف الرفض المطلق والكامل لاية حقوق وطنية مستقلة للشعب الفلسطيني تمثلها وتعبر عنها وتنتزعها منظمة التحرير الفلسطينية ولهذا يرى مبعوثا الملك ان الطريقة المثلى للوصول الى حل لهذه المسالة تتممن خلال تنقية الاجواء الفلسطينية — الاردنية — العربية، ومنح النظام الاردني فرصة لعقد اتفاق فك ارتباط مع اسرائيل واستعادة ما يمكن استعادته من الاراضي المحتلة ومما يدعم هذا الموقف من وجهة نظرهم ان اسرائيل ترحب ترحيبا تاما بالوصول الى اتفاق مع حكام الاردن ولكنها ترفض في المقابل اي اعتراف او اقرار بوجود «المخربين» وحقهم في تمثيل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية .

— يعد حكام الاردن كما ذكر مبعوثا الملك ان يتم منح الفلسطينيين حق تقرير المصير بعد استعادة هذه الاراضي وعودة الادارة الاردنية اليها .. ومن اجل هذا الغرض فهم مستعدون لتقديم تعهد والتزام بهذا لمنظمة التحرير ولعدد من البلدان العربية! (اتفاقية القاهرة وعمان بين السلطة الاردنية والمقاومة خير دليل على وفاء حكام عمان بتعهداتهم !) .

— ويقترح الملك حسين من اجل الوصول الى هذه الاهداف ان يتم عقد مؤتمر قمة مصغر بين مصر وسوريا والاردن ويحضره الفلسطينيون حتى يقدم تعهده والتزامه هذا!!

ومما اثار استغراب الاوساط الوطنية العربية واوساط المقاومة الفلسطينية هذه البراءة والتجرد عن اية مطامع التي ظهرت عليها المقترحات الاردنية الجديدة — القديمة. فاذا كانت هذه هي نوايا الملك حسين ونظامه الحقيقية كما عرضها مبعوثاه على عدد من الحكام العرب ، فان الانطباع الاولي الساذج الذي يمكن ان يتكون هو ان جهود الملك واتباعه لاتعدو كونها جهودا مخلصة لوجه الله تعالى !! ولا غرض لها سوى تخليص الاراضي المحتلة من سيطرة اسرائيل حبا واكراما للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية !!. فالملك ونظامه ليس لديه اي مطامع الحاقية او تصفوية على حساب شعب فلسطين، ولا يريد الاخدمة هذا الشعب واستعادة بعض اراضيه ومنحه تقرير المصير! هكذا بكل براءة .. بكل صفاقة ! .

ماذا يريد الملك ؟

المناورة الجديدة كما حمل تفاصيلها مبعوثا الملك يمكن تلخيص دوافعها واهدافها بالعوامل التالية : —

ان المصادمة المباشرة مع منظمة التحرير على الصعيد السياسي لم تجلب لنظام الملك حسين الا مزيدا من العزلة الخارجية ونقمة عارمة وشاملة في صفوف الفلسطينيين داخليا .. ولم يحقق استمرار المصادمة الا تفاقما لهذا الوضع واضعافا واسعا لدور حكام عمان في تقرير مصير شعب فلسطين حتى امام اسيادهم الامبرياليين ومن هنا يلجا حكام عمان هذه الايام الى التخلي عن تكتيك المصادمة ونحو تكتيك الالتفاف والتطويق لدور منظمة التحرير والوزن السياسي الذي اكتسبته . ولا يتورع هؤلاء الحكام عن ابداء استعدادهم للاعتراف بمنظمة التحرير لفظيا .. كلاميا ، مقابل ان يعترف لهم عمليا بدور خاص من اجل فك الارتباط مع اسرائيل واستعادة بعض الاراضي المحتلة تحت نفوذهم وادارتهم .

وعندما يتحقق لهم هذا الهدف فان حكام عمان لن يترددوا لحظة واحدة في ادارة الظهر لكل تعهداتهم الكلامية واللفظية الزائفة .. فالتجربة لازالت طرية في اذهان الجماهير والقوى الوطنية حول مدى جدية حكام عمان واستعدادهم لتنفيذ مايتعهدوا به. ان احناء الرأس امام العاصفة تكتيك اجاده ببراعة حكام عمان في الماضي، وبعد مرور العاصفة كان يتبين في كل مرة وجههم الكريه على حقيقته .

ان المسالة الاولى التي يضعها حكام عمان في اعتبارهم هي الحصول على اقرار فلسطيني بهم كطرف يملك الحق في المساومة على مصير الاراضي المحتلة .

ويلجا حكام عمان من اجل الوصول الى الهدف نحو «توسيط» اطراف عربية عديدة من اجل الضغط على الفلسطينيين حتى يتمتع حكام عمان بهذا الدور، ويبدون في سبيل هذه الغاية كل المشاعر والوعود الودية حول مصير الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير الى حد اقامة دولة مستقلة «اذا شاءوا ذلك بحرية تامة»! على حد تعبير الملك .

الا ان مشكلتهم الكبرى حتى الان هي ان دور «المخلص والمنقذ» لشعب فلسطين لايليق بهم .. ومن هنا كانت محاولاتهم لادخال اطراف وبلدان عربية اخرى لمساعدتهم في تجميل وجههم امام الشعب الفلسطيني ومن هنا جاءت دعوتهم لعقد مؤتمر قمة رباعي .

يستعد حكام عمان للمرحلة القادمة التي تلي فك الارتباط السوري — الاسرائيلي من اجل الحصول على حصة لهم على حساب الاراضي الفلسطينية المحتلة . ويلقى حكام عمان في سياستهم هذه تشجيعا واسعا من قبل اسرائيل التي اعلنت رئيسة حكومتها عن رفضها المطلق لقيام دولة فلسطينية مستقلة بزعامة « المخربين » واستعدادها للدخول في مباحثات ثنائية مع الاردن من اجل تقديم بعض «التنازلات الاقليمية» لصالحه ولصالح قيام دولة اردنية — فلسطينية موحدة (مشروع المملكة المتحدة) ويحاول حكام الاردن استغلال هذا الموقف الاسرائيلي باقصى طاقة ممكنة لصالحهم ولصالح «اقناع» بعض البلدان العربية «باستحالة الوصول الى تسوية تمثل فيها منظمة التحرير حقوق الشعب الفلسطيني» ! (من اطرف الحجج التي توردها جولدا مائير في معرض رفضها للدولة الفلسطينية الى جانب كونها «رأس حربة ضد اسرائيل» قولها بالحرف الواحد : — «ان مثل هذه الدولة لاتملك مقومات البقاء» ... اين سمعنا هذا الكلام من قبل ؟.. على لسان دعاة الجملة الثورية بالتأكيد !) .

ان التكتيك الرجعي الاردني الاخير هذا لا يحمل شيئا جديدا يختلف عن موقف الملك حسين القديم ، فرغم الاستعداد اللفظي والشكلي للاعتراف بمنظمة التحرير ، الا انه ما زال يصر على ان يتم تقرير مصير الاراضي المحتله وشعبها عمليا على يديه وضمن صفقة الحاقيه اقتسامية مع اسرائيل ولا زال يرفض ان يرفع النظام الاردني قبضته عن الشعب الفلسطيني وعن تمثيله وتقرير مصير ارضه . ومن هنا يتأكد مرة اخرى ضرورة متابعة العمل من اجل فرض طوق عزلة محكم حول السياسة الاردنية حتى تسلم وتقر عمليا بحق منظمة التحرير الكامل في تمثيل شعب فلسطين وتقرير مصيره ، وحتى يرفع حكام عمان مرة واحدة والى الابد ايديهم عن شعب فلسطين وعن التدخل في قضيته وتقرير مصيره .

الارتداد الساداتي عن الناصرية

الصراع على القطاع العام وغزو الرساميل الاميركية !

بقلم : عامر سعيد

انتهينا في المقال السابق الى التساؤل عن النتائج الاجتماعية لهذه الردة الساداتية عن الناصرية وعن مدى وحدود التنمية الاقتصادية التي سترتكز على الرأسمال الخاص ، وعلى الرأسمال العربي والاجنبي ..

وفي هذا المقال سنحاول الاجابة على هذا التساؤل عبر التأكيد على نقطة اساسية:

وهي ان هذه المحاولة في التنمية عن طريق الرأسمال الخاص وحرية تشجيع الرأسمال الاجنبي شكلت البداية الاولى للتجربة الناصرية في التنمية الاقتصادية في بداية الخمسينات ، فلقد تصور النظام الناصري في بدايته انه بامكانه ان يحل مشكلة التخلف الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار داخل مصر ، وانه بالامكان حين يتوفر لهذا الرأسمال ضمانات الربح والتامين ضد الاخطار غير التجارية ، ان ياتي الى مصر ويستثمر امواله في الصناعة . وقد صدر قانون ٣٠ مارس — اذار عام ١٩٥٣ لتشجيع الرأسمال الاجنبي واعطاء ضمانات وتطمينات لـه .

(وقانون تشجيع الراسمال العربي والاجنبي الذي صدر في عهد السادات عام ١٩٧١ لا يختلف عنه كثيرا ، بل يعيد الروح اليه بعد فشل التجربة الناصرية منذ اكثر من عشرين عاما في جذب الرساميل الاجنبية .)

ورغم كل الضمانات والتسهيلات والتطمينات التي قدمت للرأسمال الاجنبي عام ١٩٥٣ الا انه لم يتدفق كما كان ينتظر رجال السلطة الجديدة ، بل سمعوا ان للولايات المتحدة الاميركية شروطا معينة لتشجيع الرأسمال الاميركي على الاستثمار في مصر ، وقد اذاعت المصادر الاميركية بالفعل هذه الشروط في ٣٠ يونيو — حزيران عام ١٩٥٣ وكانت كما يلي :

— ضمانات ضد المصادرة ونزع الملكية .

— حق تصفية المشروع الاجنبي في اي وقت من جانب صاحبه .

— كفالة ارباح معتدلة وضرائب معقولة غير قائمة على اساس التفرقة في المعاملة ضد ضرائب الحماية الجمركية للصناعة الوطنية .

— كما اكدت الشروط الاميركية على ان تكون التشريعات العمالية والاجتماعية عملية بالاضافة الى **ضمان سياسي** وهو وجود « حكومة مستقرة » !

والشرط الاخير واضح .. ان الرأسمال الاجنبي .. يطالب اول ما يطالب بنظام سياسي يطمئن له .. وهو بالنسبة للرأسمال الاميركي ، نظام تحت الهيمنة الاميركية ، قادر على الامساك بالوضع الداخلي (الاستقرار) وعلى ضرب الحركة الشعبية والوطنية ، وباقامة ديكتاتورية مستقرة مرتبطة بالسياسة الاميركية .

لقد اصطدم النظام الناصري الجديد في بداية صعوده انذاك بالشروط الاميركية لحرية الاستثمار الاجنبي داخل مصر ورفضها .. وبرفضه بدات مرحلة صعوده الوطني ، وكانت ثمارها معركة تمويل السد العالي وصفقة السلاح التشيكية ، ثم تاميم القناة .. وما تبعها من تاميم المصالح الاجنبية ، ثم رفض الراسمالية الخاصة الاستثمار ضمن خطة التنمية ، التي ادت الى تاميمات عام ١٩٦١ وظهور القطاع العام كقائد لعملية التنمية الاقتصادية ، لقد حاولت الناصرية بتدخل الدولة ان تحدث تطورا راسماليا عجزت عنه الراسمالية الخاصة من ناحية ، وكان الراسمال الاجنبي يريده للعودة الى الهيمنة الكاملة على الاقتصاد الوطني المصري .

الشروط الاميركية التي «فهمها» عهد السادات

والشروط الاميركية السياسية والاقتصادية « فهمها » عهد السادات تماما ، خاصة بعد حرب اكتوبر — تشرين ، فبدات المصالحة الشاملة مع السياسة الاميركية ورفعت الاعلام الاميركية مجددا ، وتدفق رجال البنوك الاميركيون ورجال الاعمال الاميركيون (وهذا ما ادى الى افتخار علي امين !) وجاء **روكفلر** المليونير الاميركي في الوقت الذي كان يسعى فيه كيسنجر لفك الارتباط ، وفتح فرعا لبنك « تشيز منهاتن » ، كما جاء ليشرف ويساهم في « تعمير » منطقة القناة .

وفي نفس الوقت الذي بدأت تتحقق فيه الشروط السياسية (نظام مستقر تحت المظلة الاميركية) بدأت — ايضا — تصدر تشريعات اقتصادية جديدة تعطي **المزيد من الضمانات** للرأسمال الاجنبي تفوق ما حدده قانون تشجيع الرأسمال العربي والاجنبي ..

.. مزيد ومزيد من الضمانات ، ومزيد ومزيد من تصفية القطاع العام (العمود الفقري للتجربة الناصرية) . اذ من المستحيل ان يأتي الرأسمال العربي والاجنبي ، قبل ان يقضي نهائيا على شبح التأميم والقطاع العام .

وهكذا وجدنا ظاهرتين بعد حرب اكتوبر — تشرين :

— الظاهرة الاولى هي المزيد من صدور تشريعات جديدة لاعطاء المزيد من الضمانات .. وقد بدأت هذه الظاهرة قبل حرب اكتوبر — تشرين بقليل حين رسى مشروع مد خط انابيب السويس — الاسكندرية «سومد» على شركة «باتل» الاميركية بعد ان تكفل الرأسمال العربي بتمويل المشروع .. (وهذا نموذج لكون الرأسمال العربي — كما سنبين بعد قليل — لا يمكن ان يستقل عن الهيمنة الامبريالية العالمية ، وبالتالي فان الشراكة بين الاموال العربية والتكنولوجيا الاميركية هي التعبير الجديد للعلاقة الجديدة بينهما في عصر فوائض النفط العربي) .

ومن اجل مشروع «سومد» الاميركي — العربي اعفى المشروع واعفيت الشركة الاميركية من بعض القيود التي كان يتضمنها قانون حرية الاستثمار الاجنبي عام ١٩٧١ ، فقد تبين — كما قالت احدى المجلات المصرية (١) — « ان هذا القانون رغم ما يتيحه من مزايا فانه يعطي للهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة سلطات واسعة في مراقبة تنفيذ القانون والموافقة على تحويل الارباح الى الخارج ...

.. من هنا رؤي اتباع طريق خاص يعفي من الاحكام القانونية السائدة ويقرر احكاما جديدة وهو نفس الوضع الذي تمتع به البنك المصري الدولي .. من هنا جاءت الشركة الجديدة معفاة من قوانين الجمارك والنقد والاستيراد والعمل .. » !

ضمانات ومزيد من الضمانات للرأسمال الاجنبي .. الحرية والحرية الكاملة له حتى بالنسبة للتشريعات العمالية .. وهكذا منذ فترة تبين **ان قانون عام ١٩٧١ الذي صدر في عهد السادات والذي اعاد الروح لقانون** عام ١٩٥٣ ، اصبح غير كاف ، ولا بد من قانون جديد !..

ومنذ اسبوعين اكدت «الاهرام» ان اربعة قرارات اقتصادية لتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي قد وافق عليها السادات .. وان تعديلات قد طرأت على قانون الاستثمار لمزيد من الضمانات .. وينتظر — كما قالت الجريدة — ان يصدر — ايضا — قانون جديد لاستثمار رأس المال العربي والاجنبي — الذي يتضمن تيسيرات واسعة لاستثمار الاموال العربية والاجنبية في مصر ..

الصراع حول القطاع العام

— اما الظاهرة الثانية ، فهي المزيد من تشجيع القطاع الخاص على انقاض القطاع العام ، اي تصفية القطاع العام بالتدريج ، واعادته الى الملكية الخاصة . واذا كان لابد من الاحتفاظ ببعض المشاريع الكبيرة التي يخسر فيها القطاع الخاص ، فان المقصود بتصفية القطاع العام هو اعادة المشاريع والمصانع العامة الى الملكية الخاصة .

وبالفعل فقد بدأت الدعوات العلنية لذلك .. وكانت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب قد دعت الى بيع ٤٩ في المئة من اسهم شركات القطاع العام الى الرأسمال الخاص العربي والمصري ..

وبهذه الدعوات لتصفية القطاع العام او لبيع اسهم منه الى الرأسمال الخاص انفتح باب الصراع حول مصير القطاع العام في النظام المصري ..

لا شك ان هناك شرائح من التحالف الطبقي الحاكم تتشكل من البيروقراطية والبورجوازية الجديدة التي تستفيد من تربعها على عرش القطاع العام كمدراء ورؤساء مجالس ادارة ، وما وفر لها ذلك من امتيازات وثروات ، تعارض في تصفية القطاع العام ولكنها لا تعارض في تشجيع القطاع الخاص وحرية الرأسمال الاجنبي .. وهذه القوى التي ضعفت كثيرا في الفترة الاخيرة في موقعها من التحالف الطبقي الحاكم — كما بينا في تحليلنا للتغيرات التي طرأت على هذا التحالف في المقال السابق — تعارض تصفية القطاع العام من «فوق» ، ولكن رعبها وخوفها هو من انفجار الصراع الاجتماعي من قبل الطبقة العاملة المصرية ، ولذلك فهي تعارض تصفية القطاع من موقع الحفاظ والتمسك بالتحالف الطبقي الحاكم ..

اما الطبقة **العاملة المصرية** فانها وجدت في هذه الدعوة لتصفية القطاع خطرا على **مصالحها المباشرة** وعلى بعض **المكاسب الجزئية** التي حصلت عليها ، فبالرغم من ان القطاع العام لم يكن تحت سيطرة العمال ولا تحت اشرافهم ، ولم يكن يمثل تطورا نحو الاشتراكية بقدر ما كان خطوة متقدمة على الملكية الخاصة للتطور الرسمالي عن طريق تدخل الدولة بعد فشل الطريق الخاص والفردي ، بالرغم من ذلك فان الطبقة العاملة المصرية حصلت على مكاسب جزئية فرضها هذا التطور الراسمالي نفسه ، فقد اضطر النظام الناصري بادعائه الاشتراكية ، والملكية العامة ، ان يسن بعض التشريعات العمالية من ناحية الاجور والتأمينات والمشاركة الجزئية في الادارة لتغطية تربع البورجوازية الجديدة على عرش القطاع العام .. ومن هنا فان هذه المكاسب الجزئية في القطاع العام كانت اكبر — كمصالح مادية مباشرة للعمال — من القطاع الخاص الذي كان يطالب العمال فيه **بمساواتهم** بعمال القطاع العام ، وقد حدثت عدة اضرابات عمالية في **شبرا الخيمة** من اجل هذا المطلب ، خاصة ان الراسماليين اصحاب المعامل والمؤسسات والمشاريع الخاصة كانوا يتحججون بضعف القطاع الخاص « وقلة ارباحهم » لتشغيل العمال بأرخص الاجور وادناها ضمن قوانين العمل السابقة .

يضاف الى ذلك وجود عمالة كاذبة (بطالة مقنعة) في معظم مؤسسات ومصانع القطاع العام ، فقد اضطر النظام الناصري ان يشغل عددا اكبر من العمال والموظفين والمستخدمين في مؤسسات القطاع العام بعد ان وصلت التنمية الاقتصادية الى طريق مسدود خاصة بعد عام ١٩٦٥ ، عام الهزيمة الاقتصادية وبداية انفجار الصراع الطبقي .. وتعود هذه الهزيمة الاقتصادية الى اسباب محددة ، فالتنمية الاقتصادية الجديدة رغم النمو الصناعي الذي احدثته في السنوات الخمس الاولى من الخطة العشرية لم تستطع ان تؤمن معدلا بالنمو يتجاوز معدل نمو عدد السكان سنويا ، وذلك لاعتمادها على الصناعات الاستهلاكية (وكانت هذه الصناعات تلبي حاجات البورجوازية الجديدة الاستهلاكية بالدرجة الاولى ، سيارات وثلاجات .. الخ) بينما كانت الصناعة الثقيلة وهي القاعدة المادية الاساسية لاية تنمية فعلية قليلة بالنسبة للنمو في الصناعة الاستهلاكية . وقد اعتمدت هذه الصناعات الاستهلاكية في القطاع العام على استيراد «الالة» — وقطع الغيار — من الاسواق الراسمالية العالمية .

وهكذا مع بداية عام ١٩٦٥ بدات التنمية الاقتصادية تتعرض لهبوط ملحوظ جعل نمو عدد السكان ، خاصة في الريف ، يزداد اكثر من معدل النمو الاقتصادي ..

اي ان التجربة الناصرية بالرغم من انها تشكل ظاهرة متقدمة على الرأسمالية الخاصة وعلى طريق التطور الرأسمالي الفردي ، الا انها مثلها لا تستطيع — في نهاية الامر — ان تحقق تنمية اقتصادية فعالة وان تقيم قاعدة صناعية واسعة تقضي على البطالة المقنعة في الريف ، وتؤمن قاعدة مادية للتطور نحو الاشتراكية .

ونتيجة لذلك فان مؤسسات ومصانع القطاع العام تعاني من «بطالة مقنعة» .. اي وجود عمال وموظفين ومستخدمين اكثر مما يحتاجه الانتاج .

ولا شك ان اعادة هذه المصانع الى الملكية الخاصة او بيع ٤٥ بالمئة منها الى القطاع الخاص (والقطاع الخاص لا يمكن بالطبع ان يقبل هذه المشاركة اذا لم تكن لصالحه تماما !) (٢) سيعني تشريد وتسريح عدد كبير من العمال ، كما ان الرأسمال الخاص سيعمل على ضرب المكاسب الجزئية التي حصل عليها العمال من ناحية الاجور والتأمينات والحصة الصغيرة في الارباح ، وسيحاول ان يخفض تكاليف الانتاج الى الحد الادنى ، ومن ضمنها الاجور ، ليحصل على اكبر نسبة من الارباح ..

أمام هذا الخطر الذي يتعلق بمصير المكاسب التي حصلت عليها الطبقة العاملة في القطاع العام ، وأمام مصير التسريح والبطالة لا بد ان تتحرك الطبقة العاملة المصرية ضد تصفية القطاع العام ، وقد بدأت بوادر هذا التحرك ، فالطبقة العاملة المصرية هي التي ستقود فعلا النضال للحفاظ على القطاع العام . اما الشرائح البيروقراطية والبورجوازية الجديدة المستفيدة من القطاع العام والمتربعة على عرشه ، فانها تخاف من تحرك الطبقة العاملة اكثر مما تخاف على القطاع العام ، لذلك فانها بالتأكيد ستتفرج على « المعركة » ؟

هذه هي النتائج الاجتماعية الاساسية لحركة الارتداد عن الناصرية ، ولا شك بأن هذه النتائج ستعني ان مرحلة جديدة من الصراع الطبقي في مصر قد بدأت ، وان مصر ستشهد صراعا طبقيا مظهره الحفاظ على القطاع العام ، وجوهره تحرك الطبقة العاملة المصرية ضد التطور الرأسمالي الخاص وضد الرأسمال الاجنبي ..

هذا التطور الرأسمالي الخاص وحرية الرأسمال الاجنبي لا بد ان يفرز تضخما وغلاء ومزيدا من الاستغلال على العمال والفلاحين ، ولا بد ان يزيد من تبلور الصراع الطبقي بشكل اكثر احتداما وعنفا

فالاوهام التي تنثرها الطبقة الحاكمة عن « ازدهار اقتصادي » ستشهده مصر بعد تدفق الاموال العربية والاجنبية ، لا بد ان تنكشف عندما تتضح المجالات التي ستتجه اليها هذه الرساميل وحدود التصنيع والتنمية التي ستؤمنها .

حدود التنمية الرأسمالية الجديدة ومجالاتها

وهذه المجالات بدأت تتضح منذ الان — فهي مجالات المشاريع **الصناعية الاستهلاكية** ذات الربح السريع ، وخاصة مجالات **السياحة والخدمات** والمناطق الحرة والبورصة والمضاربة العقارية .

ان تقارير الصحافة المصرية نفسها ، تتحدث عن ذلك ، مؤكدة بانه ، حتى الان ، تتجه معظم مشاريع القطاع الخاص ورؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مشاريع غير انمائية :

— فالقطاع الخاص يتوجه الى الاكتناز ، والتركيز على الاستثمار في قطاع العقارات المدينية (المساكن) حيث تقدر استثماراته في هذا القطاع بحوالي ٢٦ مليون جنيه من مجموع ٤٠ مليونا .

— وتقول «روز اليوسف» ان قرارات « الانفتاح الاقتصادي » عام ١٩٧٢ حاولت جذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج ولم تحصل الا على ٢٥ مليون دولار فقط (والعاملون المصريون في الخارج يتكاثرون نتيجة سياسة تشجيع الهجرة المصرية ، وفي السنوات الاخيرة ، بعد الهزيمة ، شهدت مصر هجرة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الى جميع انحاء العالم ، من استراليا وكندا الى بلدان الخليج العربي الى ليبيا ، وتشجع السلطة ، هذه الهجرة الى الخارج للتخفيف من الازمة الاقتصادية في الداخل ، ومن الغريب ان بلدا كمصر بحاجة قصوى الى كل الاطارات المتعلمة والتكنوقراطية في سبيل التنمية يشهد هجرة واسعة تشمل مهندسين واطباء وعلماء واساتذة واقتصاديين ومختلف الاختصاصيين .. بالاضافة الى الايدي العاملة التي تهاجر بالمئات الى الخارج بسبب عجز التنمية الاقتصادية عن استيعاب المزيد من العمال .)

— وتروي «الاهرام» عن مجالات توجه رأس المال القادم عبر الحدود ليعمل في القاهرة (الاسواق الداخلية والمناطق الحرة) ، فتحددها : عمارات ودواجن واقمشة وطفايات حريق وسفن وسياحة !..

تقول «الاهرام» :

● بناء العمارات السكنية في المستوى فوق المتوسط ، هو المجال الذي جذب بالفعل اكثر رغبات المستثمرين العرب . فقائمة المشروعات الـ ٥٠ التي دخلت مجال التنفيذ تؤكد هذه الحقيقة .

ويقول مدير قطاع الاستثمارات الداخلية ، ان اصحاب رأس المال العربي يرتفعون الان بـ ٩ عمارات تبلغ تكاليفها مليونا و٩٧١ الف جنيه من النقد الاجنبي . وهذه «المساكن» هي بالطبع مساكن للسياحة وفيلات للطبقة البورجوازية ومساكن مفروشة وغيرها مما يجعل «التنمية» المقصودة هي لصالح هذه الفئات الاجتماعية العليا . والرأسمال العربي الاتي من اقطار الخليج العربي يفضل كثيرا هذا النوع من الاستثمار السهل والمريح ، لذلك فهو يتوجه الى الاسكان الفاخر والى السياحة ، وهي مشروعات لا قيمة انمائية فعلية لها ، بل بالعكس ، فهي ترهق التنمية لحساب الطبقات المرفهة وتخرج ارباحها سريعا من الداخل الى الخارج .

— وتتحدث «الاهرام» — ايضا — عن رساميل فرنسية وايطالية واميركية والمانية غربية بدات تتدفق على الاستثمار في مصر ، وكلها تتركز في مشاريع من الصناعات الاستهلاكية او مشروعات سياحية كالشركات الاميركية التي تشترك في اقامة الفنادق السياحية !.. والرأسمال الاميركي خاصة ، يهمه مجالات استثمار معينة كالبترول . ومعظم الاستثمارات البترولية في مصر هي بالشراكة مع شركات اميركية .

● وقد اضطرت لجنة الميزانية والخطة في مجلس الشعب المصري ان «تشكو» الراسمال العربي والاجنبي الذي تعقد عليه اكبر الامال ! فاشارت في احدى تقاريرها الى انه « رغم كل ما قامت به الحكومة المصرية من اجراءات وقوانين لتشجيع رأس المال العربي ، الا ان محصلة هذه الجهود لم تسفر الا عن النذر اليسير من الاموال العربية التي دخلت مصر . ففي خطة عام ١٩٧٤ اقتصرت مساهمة رؤوس الاموال العربية على ٥٩٫٣ مليون جنيه من العملات الاجنبية ، (منها ٢٤٫٢ مليون جنيه في مشروع «سومد») ، و ٢١٫٦ مليون جنيه لتمويل مشروع تربية الدواجن ، و ٣٫٤ مليون جنيه في مشروعات اسكان ..

ان هذه المشاريع كلها التي فتحت الابواب على مصراعيها للرأسمال العربي ، تؤكد المجالات المحدودة التي يتجه اليها الرأسمال العربي والاجنبي ، وهي مجالات تدر عليه الارباح السريعة اكثر مما تسمح بالتنمية الاقتصادية الفعلية .. وهنا تبطل الادعاءات التي يحاول اليمين ان يبرر بها الاستعانة برؤوس الاموال العربية والاجنبية في سبيل التنمية ، فالمجالات التي تتجه اليها هذه الرساميل ستحافظ على الهياكل المتخلفة للاقتصاد وستعمل على تضخيم المجالات الاستهلاكية والسياحية والعقارية التي تستفيد منها الفئات الاجتماعية العليا لرفاهيتها ، مما يزيد من حدة الفوارق الطبقية ، ويبقى العمال والفلاحين في ادنى مستويات المعيشة .

وخطر الرأسمال الاجنبي يفوق ذلك ، فدخول الرأسمال الاجنبي بحرية الى الاستثمار داخل مصر سيعني المزيد من التبعية للمعسكر الغربي وللولايات المتحدة خاصة ، وسيعني

الرئيس المصري يستقبل روكفلر .

السادات مع الوزير عثمان احمد عثمان امام خريطة لمدن السويس .

---

١ — روز اليوسف — العدد ٢٣٨٣ .

٢ — ومن هنا فان الدعوة لبيع ٤٩ بالمئة فقط من القطاع العام بدأت «تتطرف» اكثر فاكثر ، لان الرأسمال الخاص المحلي والاجنبي والعربي يعرف ان هذه «المشاركة» ليست ضرورية ولا مطمئنة تماما ، لذلك فهو يطالب بشراء القطاع العام كله او باعادة المؤسسات والمصانع المؤممة الى اصحابها القدامى (كما حدث في قطاع السينما مثلا) ، وقد طالبت «الاهرام الاقتصادي» في عددها الاخير الصادر في ١٥ مارس ١٩٧٤ بـ « فتح الباب على مصراعيه امام رأس المال الخاص المحلي والعربي للاستثمار في جميع وسائل الانتاج ، مع طرح شركات القطاع العام المطلوب تصفيتها على القطاع الخاص للشراء وتشجيعه على ذلك بمنحه الاعفاءات الضريبية اللازمة وعدم تقييده بالعمالة الموجودة بهذه الشركات » .. والفقرة الاخيرة تعني اعطاؤه حرية تسريح العمال «الزائدين» في المؤسسة !

العودة الى ما قبل النظام الناصري ، حيث كانت للاحتكارات الاجنبية السيطرة الكاملةعلى الاقتصاد الوطني .

الرساميل الاميركية والسياحة ؟

ومن الواضح – هنا – ايضا الى اين تتجه الرساميل الاجنبية وخاصة الاميركية – فبالاضافة الى شركات البترول الاميركية ، هناك تركيز واضح من قبل الرساميل الاميركية على المشاريع السياحية وعلى **الفنادق** تحت مظلة تعمير منطقة السويس .. فعندما جاء **روكفلر** « رئيس مجلس ادارة تشيز مانهاتن » ليساهم في تعمير منطقة القناة ، كانت مجلة « نيوزويك » الاميركية تنشر خريطة مشاريع تعمير قناة السويس !

قالت مجلة «نيوزويك» الاميركية :

« ان الرئيس السادات بدأ يضع افكاره موضع التنفيذ بعد اقل من اسبوع على وقف اطلاق النار عقب حرب تشرين ، واستقدم احد معارفه القدماء المهندس عثمان احمد عثمان اكبر ملتزم خاص في العالم العربي ، وعينه وزيرا لتنفيذ مشروعه الجبار .

وبما ان عثمان كان اكثر من متحمس لمثل هذا المشروع ، فقد اقام على الفور غرفة عمليات على الطراز العسكري من اجل «المعركةالجديدة». وخلال السنوات السبع القادمة اذا واصل عثمان عمله، فان القناة ستكون قادرة على مضاعفة حجمها وامكاناتها الحالية اربع مرات ، بحيث تعبرها بعض ناقلات اليوم الضخمة .

كما ان مدن القناة القديمة كبور سعيد والسويس سيعاد بناؤها لتصبح مرافىء حرة على الطراز الحديث. اما الاسماعيلية الواقعة عند منتصف القناة فستتحول الى مركز سياحي . ويعتزم عثمان تحويل مليون فدان من الصحراء المجاورة الى ارض مروية لتزرع .

وقالت المجلة : كل هذا يبقى في مرحلة الاعداد ، انما في غضون ذلك تشهد القاهرة اندفاعا كبيرا من قبل رجال الاعمال الغربيين ، وقد امتلأت بهم «هيلتون» و «شيراتون» وغيرهما !

واضافت : احدث الزائرين دايفيد روكفلر نائب مدير «تشايس مانهاتن بنك » الذي وافق على اقراض مصر ٨٠ مليون دولار ، واعلن عن خطط لافتتاح فرع للبنك في القاهرة ، واخر في احدى مدن القناة . كما ان شبكات الفنادق الغربية بدأت تستعد لوضع مخطط لاقامة منتجع سياحي على رمال بحيرة التمساح قرب الاسماعيلية . اما الكويتيون فيعتزمون اقامة مصانع لانتاج الاسمنت والورق والزجاج ، بينما تتطلع شركة سيارات اميركيةلاقامة مشروع لتجميع السيارات ، الىجانب عدد من الشركات اليابانية التي لديها مشاريع جاهزة لاقامة سلسلةمصانع في المناطق الحرة الجديدة .

التركيز على السياحة والتركيز علىالصناعة الاستهلاكية ، هذه هي مجالات الاستثمار الاجنبي .. تحويل مصر الى « مكان جميل للسياحة» والسواح الاميركيين (تماما كماهي اليونان وايطاليا واسبانيا ، وهافانا في كوبا قبل الثورة !)

الشراكة بين الراسمال العربي والاجنبي

تحاول بعض التحليلات (وبعضها من «اليسار الشرعي» في مصر ممثلا بجماعة الطليعة التي تصدر عن دار « الاهرام ») ان تظهر ان هناك تناقضا بين الرساميل العربية الفائضة والراسمال الغربي ،وخاصة الاميركي . وان الرساميل العربية بدأتتتأثر بازمات الدولار (وقد اصيبت فعلا بخسائر جسيمة من الارصدة العربية في البنوك الاوروبية والاميركية بعد تخفيض قيمة الدولار والاسترليني وغيرها من العملات الصعبة .. وهي من اجل ذلك تعود الى الديار العربيةالمقدسة !) .. الا انالرساميل العربية الفائضة تعرف مصلحتها في الارباح المضمونة اكثر مما تستجيب للدعوات الوطنية التي طالما دعتها منذ هزيمة ٥ حزيران لسحب ارصدتها من البنوك الغربية ، ولم تستجب انذاك للدعوة الوطنية ، ولم تستجب الا عندما وجدت ان خسائرها في الخارج بدأت تتزايد ، ومن هنا تفتيشها عن مجالات استثمار عربية .

ومصالح الرساميل العربية النفطية العامة والخاصة لا يمكن ان تستثمر اموالها في مشاريع غير مربحة ولا مضمونة بالف ضمانة وضمانة ، ولا يمكن ان تنشىء مشاريع دون ضمان اكيد بأن «الرأسمال الاجنبي» وخبرته التكنولوجية له علاقة ما بالمشروع ، ولذلك فهي تفضل قبل كل شيء الشراكة مع الرأسمال الاجنبي . وهذا هو «سر» البنوك العربية – الاوروبية المشتركة التي تكونت في السنوات الاخيرة ، وسر كثير من المشاريع التي يشترك فيها الرأسمال العربي جنبا الى جنب مع الرأسمال الاجنبي .

ان الدعوة لاعطاء الحرية الكاملةللرساميل العربية ، بحجة استقدامها من الخارج ودعوتها للاستثمار في المنطقة العربية تحاول ان تظهر بانها مهتمة بالاموال العربية لابرؤوس الاموال الاجنبية ... اي انها تظل في الاطار الوطني العربي ، وترفض التبعية للرأسمال الاجنبي والاحتكاري العالمي ..

.. الا ان واقع الامور هو غير ذلك .. فاولا ، وقبل كل شيء ، فان حرية الاستثمار لا تقتصر على الرساميل العربية ، والدليل ان قانون ١٩٧١ يساوي بين الرأسمال العربي والاجنبي . وقد سمي – اصلا – بقانون الاستثمار العربيوالاجنبي!

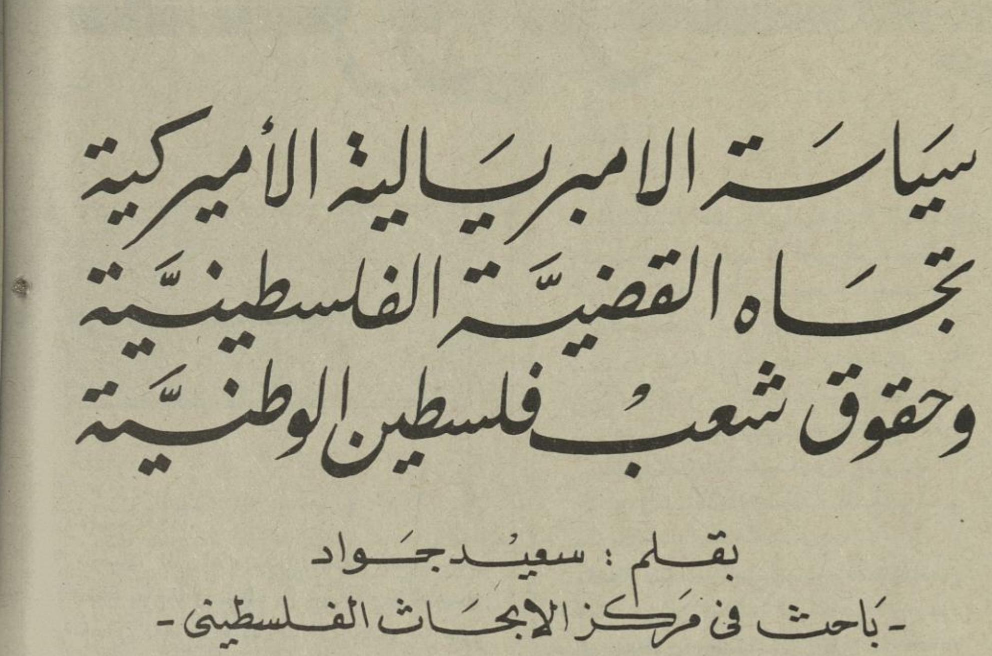
ان الرأسمال العربي لا يمكن ان يدخل للاستثمار ، دون ان يجد امامه حرية «للشريكه» الرأسمال الاجنبي .. واذا كان «شبح الماضي» في التاميم لم يزل يقلق الرساميل العربيةكما يقول الدكتور القيسوني، ويجعلها تتخوف من الاستثمار ، لذلك فانه يطالب باعطائها ضمانات اكثر وحرية كاملة، اذا كان الامر كذلك فهي بالاحرى ستتخوف وستقلق من اي اجراء او قيد يمس حرية الرأسمال الاجنبي . ان «حريتي الرأسمال العربي والاجنبي حرية واحدة ! ان حرية الاول مضمونة بحرية الثاني ، وحرية الثاني تستتبع حرية الاول !

ان الرأسمال العربي والرأسمال الاجنبي توأمان لا يفترقان وان اختلفا بعضالاحيان !

ان الاموال العربية التي تتدفق – الان – على مصر وعلى المنطقة العربية «راجعة» من الخارج لايمكن ان تحدث نموا صناعيا ولا ان تستقل عن الرأسمال العالمي ، فهي غير قادرة كرأسمالية متخلفة عن الاستقلال عن الرأسمالية العالمية ، وهي تبحثباستمرار عن ضمانة رأسمالية عالمية لها بالاضافة الى عجزها التكنولوجي ، ومن هنا التقاؤها في منتصف الطريق مع التكنولوجيا الغربية والاميركية ، فهي اعجز من ان تستثمر اموالها بدون هذا «العون الاجنبي» ، كما ان الرأسمالية العالمية وجدت في هذه الحاجة الى تكنولوجيتها مجالا للسيطرة والهيمنة الاقتصادية من جديد منطلقة من سيطرتها الجديدة على مصر ، الذي فتح الارتداد الساداتي عن الناصرية ابوابها على مصراعيها للرأسمال العربي والاجنبي .

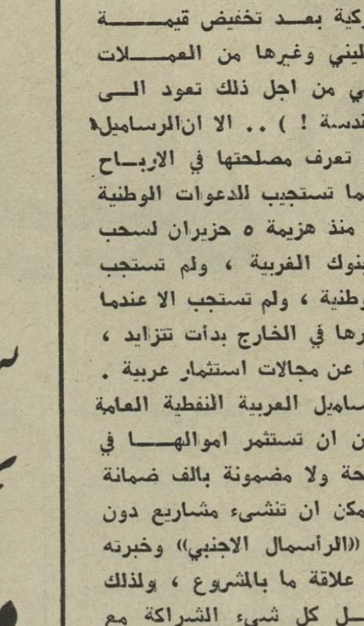
ان ذلك كله سيعني سيطرة الامبريالية الاميركية على الاقتصاد المصري وضرب الانجازات الوطنية التي تحققت طيلة العشرين عاما الماضية على صعيد التحرر الاقتصادي والسياسي من الامبريالية .

(انتهى)



سياسة الامبريالية الاميركية تجاه القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين الوطنية

بقلم : سعيد جواد
- باحث في مركز الابحاث الفلسطيني -



بدأت السياسة الاميركية تجاه المسألة الفلسطينية وحركة تحرر الشعب الفلسطيني الوطنية ، فيمراحلها الاولى بالاستجابة للضغوطات ، والتاثيرات الصهيونية على حكومة الولايات المتحدة ، وارتبطت بعد الحرب العالمية الثانية بسياساتها التي تعبر عن المصالح والاهداف الاقتصادية والاستراتيجية الناشئة والنامية في المنطقة العربية ، وهو ما رتب ويرتب عليها مواجهة احتمالات وافاق حركة تحرر شعوبها الوطنية ، وفي طليعتها حركة التحرر الفلسطينية ، بعد ان تبلورت العلاقة العضوية بوثوق بين معضلات المسألة الفلسطينية ومصالح الشعوب العربية وحركاتها الوطنية .

اما المواقع والادوات التي استخدمتها الولايات المتحدة في عملية الصراع ، خاصة بعد اشتداد واحتدام المعارك الوطنية والقومية بسبب تفاقم التناقض بين مصالح الشعوب العربية والاهداف والمصالحالامبريالية الاميركية فهي : «الكيان الاسرائيلي» والنظام الاردني وجميع المواقع والمراكز التي تهيمن عليها القوى الرجعية المرتبطة بالسياسة الاميركية في المنطقة العربية او المناطقالمحيطة بها .

واذا كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل منذ «نشوئها» واستمرارها وتحولها نحو سياسة التوسع ، هي سياسة تعني في معاداتها حركة التحرر العربية والفلسطينية عموما ، فان سياسة تكريس وجودها كامر واقع وحمايته وتدعيمه ، هي تعبير عن الانكار التام لوجود الشعب الفلسطينيومصادرة حقوقه الوطنية التاريخية . اما علاقاتها بالنظام الاردني كاداة لحماية اسرائيل واستخدامه لتذويب وامتصاص الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وعرقلة نهوض حركته الوطنية فانها تكمل سياستها تجاه وظيفة الاداة الاولى اسرائيل . والشرط الموضوعي الذي ساعد على نجاح هذه السياسة مؤقتا هو تخريب المقومات الضرورية للاقتصاد الفلسطيني المستقل بسبب الاجلاء والتوزع بين الاقتصاد الاسرائيلي والاردني والاقتصادات العربية المختلفة ، وفي مرحلة متقدمة من الصراع لعبت السياسة الاردنية دورا اكثر فاعلية في مواجهة نمو ونهوض الحركة الوطنية الفلسطينية بهدف اجهاض اختياراتها التي باتت تشكل تهديدا «لامن» اسرائيل ، ومصادرة جميع المكاسب الوطنية التي حققتها الثورة الفلسطينية ، وحينما عجز النظام الاردني عن الاستمرار في تادية هذا الدور تقدمت الولايات المتحدة مباشرة . (الاسطول السادس والتهديد بانزال الفرقة ٨٢ في معارك ايلول) . وحتى اعلان الحرب الرسمية ضد المقاومةالفلسطينية على لسان وزير خارجيتها روجرز . (الاشتراك في عملية فردان وعملية اخرى تحت ذريعة مكافحة الارهاب) .

وبالرغم من ذلك استطاعت حركة التحرر الوطني الفلسطينية ان تجبر الولايات المتحدة على التراجع والاعتراف ، بصيغة وان كانت غامضة وعامة ، « بالاماني والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » في حزيران ٧٣ بعد ان تمكنت حركة المقاومة الفلسطينية من فرض وجودها العسكري والسياسي في صفوف شعبها ، وكذلك عربيا ودوليا . ولكن الاعتراف الاميركي « بالاماني والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » لم يمنعها للحظة واحدة من الاستمرار فيالعداء وتصعيده والتصدي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ، وذلك بسبب استمرار المصالح والاهداف التي انطلقت منها السياسة الاميركية تجاه المسألة الفلسطينية . لقد كان «الاعتراف الاميركي الغامض والجزئي » المنتزع ، عينهو قرينة على الوجود الموضوعي السياسي الفاعل لحركة التحرر الفلسطينية . التي باتت وجناحها العربي تشكل خطرا جديا على مستقبل مصالحها وسياساتها في المنطقة . ان هذا الاقرار الاميركي ، وخلفيته الموضوعية في عناصر الصراع ، يجعل الامبريالية تلجأ الى مختلف الاساليب والمناورات السياسية التي تمكنها من استخدام افضل لادواتها في المنطقة، اسرائيل والاردن بشكل خاص ، وبدرجات مختلفة الرجعيات العربية ، للالتفاف حول هذا المكسب الوطني الادبي وافراغه من اي محتوى سياسي يمكن حركة التحرر الوطنية من ترجمته في المساعدة على انجاز مكاسب وطنية مرحلية وفي مختلف ميادين الصراع ضد اسرائيل والولايات المتحدة والرجعية الاردنية.

اولا : سياسة الولايات المتحدة تاريخيا : في مرحلة «الوعد الاميركي» وقيام اسرائيل .

الى جانب وعد بلفور للصهيونيين ، كان هناك التزام من جانب الولايات المتحدة للصهيونيين عام ١٩١٩ بـ « الاعترافبفلسطين كدولة يهودية حالما تبرز الدولة اليهودية الى حيز الوجود » . وكان اعلان الرئيس هاري س. ترومان « تاييده لخطة الوكالة اليهودية في اب ١٩٤٦ .. حيث اوصت تلك الخطة بخطوط يهودية مماثلة لخطوط هدنة ٤٨ – ٤٩ التي اقامها الجيش الاسرائيلي » . لقد جاء هذا الموقف الاميركي بعد فترة من عدم الوضوح والتردد تمثلت في تاييد ترومان «للجهود الرامية الى « التسوية بين الطرفين في فلسطين » . وبناء على تلك تم اعطاء التعليمات للممثلين الاميركيين لكي يوصوا « بدولة موحدة في فلسطين تضم مقاطعات عربية ويهودية » ولم تدم هذه الفترة طويلا حتى تحددت سياسة ترومان في تاييده لخطة الوكالة اليهودية في اب ١٩٤٦ . لقد بنيت السياسة الاميركية انذاك على جملة من العوامل كان من ابرزها : ١ – الضغوطات الصهيونية المكثفة على الحكومة الاميركية . ٢ – فرصتها في انجاز مشروع ترومان الذي طلب فيه من بريطانيا عام ٤٥ « السماح لمائة الف لاجىء يهودي بدخول فلسطين » منالذين يعيشون في المناطق التي كانت تحتلها القوات الاميركية فياوروبا والذين كانوا سببا للاحتكاك الدائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد رفضت بريطانيا الطلب في حينه خوفا من دخول ذلك العدد الكبير الى فلسطين وما سيثيره من ردود فعل عربية . ٣ – سعي صانعو السياسة الاميركية الى تمرير موقفهم فيتأييد خطة الوكالة بصيغة قرار التقسيم عن طريق الامم المتحدة ، في محاولة لتفادي وتخفيف ردود الفعل العربية ضد المصالح البريطانية، والتي كانت تعني كما كان الاميركيون يشعرون نهاية الهيمنة الغربية وبداية النفوذ السوفياتي . *

هذه العناصر التي حركت السياسة الاميركية وعينت اتجاهها كانت سابقة لمرحلة تبلور وتركز المصالح الاقتصادية وخاصة « النفط» والتجارة بشكل واضح . لقد كان العامل الثالث الذي عين اتجاه السياسة الاميركية الخوف من « تصفية النفوذ البريطاني ، وبداية النفوذ السوفياتي » عاملا مؤثرا في عناصر الاستراتيجية الاميركية في مواجهة الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية مما دفع بها الى اصدار البيان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا لضمان حماية اسرائيل . لقد دخلت الولايات المتحدة كطرف رئيسي في صياغة واعلان البيان الثلاثي عام ٥١ ، الذي استهدف تكريس وترسيخ الكيان الاسرائيلي الناشىء والمهزوز والغريب عن المنطقةوالقائم على اجلاء شعب اخر ، وحمايته بضمانات وقوى اميركية – فرنسية – بريطانية من خارج منطقة الصراع وفي مواجهة شعوبها وعندها وصلت السياسة الاميركية في تلك المرحلة فصلها الثالث ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية ... من الوعد بالكيانالى المساهمة في انشائه حسب خطة الوكالة اليهودية الى تكريسه وضمان حمايته من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى .

(*) مايكل .ا. جانسن. وزارةالخارجية الاميركية وسياستها الفلسطينية . العلم المغربية اب ٧٣ . اعتمادا على وثائقالحكومة الاميركية التي افرجت عنها مؤخرا وصدرت تحت عنوان « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة » .

ثانيا : سياسة الولايات المتحدة في مرحلة : المراهنة على الدور الاردني في حماية اسرائيل وعرقلة نمو ونهوض حركة التحرر الفلسطينية بين عامي ٥١ – ٦٧ .

بعد ضمان وجود اسرائيل كامر واقع ، وبداية نمو وقيام مصالح اميركية واسعة اقتصادية وسياسية واستراتيجية في المنطقة، اصبحت السياسة الاميركية معنية تماما في مواجهة حركة التحرر العربية عموما ، والفلسطينية كاحدى فصائلها . ومن بين ادواتها في المواجهة النظام الاردني الذييحمي « حدود اسرائيل » ضد اي انبعاث للشخصية الفلسطينية وحركتها الوطنية التي تمثل نقيضا لوجود اسرائيل واداة تصادم مباشرة معها.

– في عام ٥٧ كان دور السياسة الاميركية جزيلا في الانقلاب العسكري الرجعي فيالاردن ضد الحكومة الوطنية اولا والحركة الوطنية والديمقراطية الفلسطينية – الاردنية ثانيا . لقد كانت سياسة التدخل من ثمار وتطبيقات مشروع ايزنهاور الذي رفضته الحكومة الوطنية حينذاك باصرار وثبات . وبدأ التدخل الاميركيتحت الشعار الكريه « والسيء الصيت » شعار « مكافحة الشيوعية» لمواجهة نمو الحركة الوطنية الفلسطينية – الاردنية وايقاف تطورها .

– وبعد انتفاضة السموع في تشرين الثاني عام ٦٦ كان الدعم الاميركي سريعا في استجابته . وكان رد الفعل لانقاذ الملك ضد النهوض الوطني كما هو في البيان الرسميعن طلب شحن الاسلحة الى الاردن كونها « لا للدفاع عن البلد ضد اسرائيل وانما لتثبيت سلطته » ، ولقد زودت الولايات المتحدة الحكومة الاردنية بين ٥٧ – ٦٧ بـ « ٤٠ بالمئة من المساعدات الاميركية مباشرة الى الجيش ، وتدفق ٨٠ بالمئة منها الى خزينة المملكة الاردنية حيث فتح اعتماد في بنك نيويورك لسداد اثمان الاسلحة الاميركية » (الحرية عدد ٦٥٤) .

في هذه المرحلة من تاريخ المسألة الفلسطينية ، ونضال الشعب الفلسطيني ، بين قيام اسرائيل وحرب حزيران ٦٧ ، وبالاخص منذ بدأ التاثير الاميركي الواسع الفعال في السياسة الاردنية من خلالالانقلاب العسكري وبعده حتى انتفاضة السموع عام ٦٦ ، كانت السياسة الاميركية تجاه النظام الاردني هي الوجه الثاني لسياستها تجاه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية . ولقد تمحورت نحو هدفين : ١ – تمكين النظام الاردني من التحكم بمصير الشعب الفلسطيني في الضفتين لتاكيد ادعائها تمثيل الشعب اسرائيل ، وخاصة فيمحطات الكفاح الحاسمة، الحكم الوطني عام ٥٧ وانتفاضة السموع عام ٦٦ . ٢ – تكريس دور السلطةالاردنية في الضفتين لتاكيد ادعاءها تمثيل الشعب الفلسطيني واستمراره والحصول علىالمساعدات الاميركية بتلك الصفة لتوظيفها ضد مصالح الشعبين الفلسطيني والاردني ولمصلحة اسرائيل .

وجاء تصاعد الدعم الاميركي لاسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وتاييد احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية الجديدة المحتلة عام ٦٧ كاستمرار لمعاداة الشعب الفلسطينيومعاكسة لحقوقه الوطنية الى اقصى درجاتها متمثلةفي تأييد ودعم الاحتلال للوطن الفلسطيني كاملا من البحر الى النهر . وكان موقفها فيمجلس الامن بعد حرب حزيران لم يسبق له مثيل في تاريخ العدوان ومواقف الدول تجاهه اذ « منعت الولايات المتحدة مجلس الامن عام ٦٧ ، للمرة الاولى في تاريخه ، من ان يأمر بانسحاب القوات الاسرائيلية في الوقت الذي يأمر بوقف اطلاق النار » .

وهذه السياسة تكمل سياسة دعم النظام الاردني في مواجهة الشعب الفلسطيني ونمو حركته الوطنية . بمعنى : « تكريس للاستعمار الاستيطاني الاجلائي لكل ارض فلسطين من جهة . وتاييد وحماية للاداة التي تحمي هذا الوجود وتتصدى لنمو الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية .

وبالرغم من كل الجهد الاميركي ، انطلقت الثورة الفلسطينية المسلحة في الاول من ك٢ عام ٦٥ . وتصاعدت العمليات العسكرية حتى حرب حزيران واحتلال كامل فلسطين . وبسبب من هزيمة الجيش الاردني التي زعزعت المرتكزات العسكرية الاقتصادية والسياسية التي يقف عليها النظام ، تصاعدت الحركة الجماهيرية الفلسطينية المسلحة في الضفة الشرقية مع تصاعد العمليات العسكرية في عمق الاراضي الفلسطينية . وبتصاعدها تمترست حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن عسكريا وسياسيا وبدت كلخطوة تقدم وتصاعد عسكري وسياسي لها هي اضعاف وتهديد للنظام الاردني . ذلك الواقع الموضوعي لنمو الثورة الفلسطينية وضعالولايات المتحدة امام مرحلة جديدة من مراحل سياستها تجاه المسالة الفلسطينية وتعبيراتها الثورية وبدأت مرحلة سياسة التصدي لحركة المقاومة الصاعدة .

ثالثا : سياسة الولايات المتحدة: في مرحلة التصدي لحركة المقاومة المسلحة بين ٦٧ – ٧١ .

هذه المرحلة من السياسة الاميركية التى تميز وجهها الاول في تدعيم وتكريس احتلال كامل الوطن الفلسطيني كان وجهها التالي تأييد وتحريض النظام الاردني ضد حركة المقاومة المسلحة . وقد بدأ النظام مثلا، في استفزازاته الجدية الواسعة في شباط وحزيران عام ٦٩ وتوجها في معارك ايلول ٧٠ وتموز ٧١ . لقد كانت السياسة الاميركية تتطابق مع سياسة اسرائيل في التلويح للملك بصلح منفرد يعيد تحكم النظام بالشعب الفلسطيني في « جزء ما » من الضفة الغربية ولكن ذلك التلويح مشروط بتصفية حركة المقاومة عسكريا في الاردن وفي معارك ايلول كان الموقف الاميركي شديد الوضوح . لقد كتبت المجلة الاميركية « فورين بوليسي » الصادرة في واشنطن ، وبعد ان يتحدث الكاتب عن ذروة المعارك وازمة النظام يؤكد ابعاد السياسة الاميركية تجاه حركة المقاومة على الوجه التالي :

« ان الولايات المتحدة امام خيارين .. دخول المعركة او السماح لاسرائيل بالقيام بالعمل ... في اليوم التالي نشرت الصحيفة تحذيرا موجها للاتحاد السوفيتي لئلا يتدخل. عندها سال البيت الابيض اسرائيل ماذا تستطيع ان تفعل لوقف الدبابات السورية التي كانت تتحركباتجاه الاردن لدعمالفدائيين» وبعدها اعلننيكسون «لا اتصال مع موسكو .. ستكون هناك افعال لااقوال » (اسرائيل والسلام . حسام الخطيب شؤون ٢٨) وبدات الفرقة ٨٢ تستعد لغزو الاردن . وفي احاديثه الخاصة يكشف الملك الوعد الاميركي له بالحل المنفرد مع اسرائيل مقابل معارك ايلول وتصفية وجود حركة المقاومة العلني كما كشفت مجلة « السياسة الخارجية » الاميركية عن قيام « تعاون وثيق بين هيئتي الحرب في اسرائيل والولايات المتحدة اثناء عمليات القمع التى وقعت في الاردن ضد الفدائيين في (سبتمبر) ايلول ٧٠ وتهديد سوريا بالتدخل ضدالاردن حينذاك » (الاخبار المصرية ١١ اذار ، ٧٣) . وبعد معارك ايلول ٧٠ وتموز ٧١ بدأ الدعم الاميركي الاقتصادي عبر مشاريع خطة التنمية الاقتصادية الثلاثة ، والتى بنيت على تخطيط واستثمار وتنفذ اميركي بشكل رئيسي ، والتي تضمنت مشاريع الاستيطان للاجئين في الاغوار التى كانت تشكل حلقات متكاملة ، بعد معارك ايلول في محاولة لتوظيف نتائجها السلبية ضد مصالح الشعب الفلسطيني والاردني للتمهيد لصلح اردني – اسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية في ظل الاختلال الواسع في موازين القوى لصالح العدو ضد حركة التحرر العربية ولصالح الرجعية الاردنية ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية الاردنية .

رابعا : سياسة الولايات المتحدة: في مرحلة ايلول ٧١ تشرين ٧٣ والمواجهة الاميركية المباشرة لحركة المقاومة .

– بالرغم من الانتكاسة العسكرية التي اضعفت حركة المقاومة بعد سبتمبر ايلول تموز ٧٠ – ٧١ ، استطاعت المقاومة الفلسطينية اضافة لاستمرار العمليات العسكرية في الارض المحتلة ان تحرز انتصارات سياسية عربية وعالمية وان تنجح في محاصرة نظام الملك ودفعه الى دورة من الازمات الداخلية الاقتصادية والسياسية . في ذلك الوقت بدات السياسة الاميركية بالتعاون والتنسيق مع اسرائيل تتصدى لحركة المقاومة مباشرة وفي جميع مواقعها خارج الارض المحتلة .

قد كان رد الفعل الاميركي الرسمي تجاه عملية الخرطوم يشير الى السياسة الاميركية البالغة العداء لحركة التحرر الفلسطينية كما تؤكد اشتراك الولايات المتحدة بعملية ١٠ نيسان بشكل قاطع . لقد ورد على لسان وليم روجرز وزير الخارجية انذاك وبشكل هستيري «ان عقوبة الاعدام تبدو مناسبة جدا لهم .. ثم اني لاارى طريقة اخرى لمواجهة هذا الحدث » اما السناتور هيوسكوت فقد قال بعد اجتماعه الى نيكسون « ارجو ان تقتلوهم جميعا رميا بالرصاص وكلما اسرعتم كان ذلك افضل » هذه الاحكام التي صدرت من البيت الابيض هي التي كانتخلف الموقف الاميركي منالهجوم على بيروت وصيدا وهي تؤكد اشتراك الولايات المتحدة بشكل قاطع . هذه السياسة هي ترجمة لما اوردته صحيفة « الهيرالد تريبون » عن ما اعدته اللجنة الوزارية لمقاومة الاعمال « الارهابية» التى يراسها وليم روجرز وزير الخارجية انذاك . الاولى « خطة لولدر » والثانية للرد على العمليات الفدائية في الخارج . وكان اشتراك المخابرات الاميركية في عملية الكوماندوس الاسرائيلية جزءا من مهام تلك اللجان . الا ان رد فعل الجماهير العربية والفلسطينية وانتفاضها ضد المصالح والسياسات الاميركية واحتمالات تصاعد دورة عنف ضدها (الزهراني ، مظاهرة ربع المليون في بيروت رد الفعل الجماهيري المتضامن مع منظمة التحرير في الضفةوالقطاع والاردن الذي ادهش الاسرائيليين وارعب الملك) جعل السياسة الاميركية تعيد النظر سريعا في حساباتها وبدأ المسؤولون الاميركيون يتسابقون في النفي والتنصل من المشاركة ، مصحوبا بالتحريض ضد حركة المقاومة وقد تمثل ذلك التحريض : بعد استدعاء السفراءالعرب امام الوزير الاميركي بالاصرار على سماع النفي الاميركي من الاذاعات العربية ، ودعوة الحكومات العربية الى اغلاق اذاعات المقاومة ، واستثارة الانظمة الرجعية ضدها وتخويفها من احتمالات تصاعد نفوذها الجماهيري الثوري ضد المصالح الاميركية وبالتالي ضد مواقع الرجعية العربية اياها .

البقية في العدد القادم .

مأزق الاستعمار البرتغالي بعد فشل الحملات العسكرية ضد المستعمرات وانفجار الصراع داخل الجيش

انفجر التناقض داخل الجيش في البرتغال وحاولت بعض القوات ان تتمرد وتحتل العاصمة وذلك بعد ان اصدرت الحكومة البرتغالية قرارها القاضي بتنحية نائب رئيس الاركان انطونيو دي سبينولا .

وسبب هذا الانفجار يعود الى ان سبينولا – الذي قاد لمدة اربعة اعوام العدوان البرتغالي على غينيا – بيساو – نشر كتابا عبر فيه عن ارائه بشأن الحرب وخلص فيه الى ان تحقيق الانتصار في المستعمرات بواسطة الوسائل العسكرية وحدها امر مستحيل ومستبعد . وطالب بفتح باب التفاوض مع الثوار للوصول الى حل وسط يعطي البلدان الافريقية نوعا من الاستقلال الا انه يحتفظ بها في اطار اتحادي مع البرتغال .

ويبدو من خلال التعرف الى اراء انطونيو دي سبينولا ان الخلاف بينه وبين الحكومة البرتغالية لا يطال جوهر العلاقة الاستعمارية مع البلدان الافريقية الخاضعة للاحتلال البرتغالي : غينيا بيساو ، الموزامبيق ، وانغولا . ففي حين تسعى الحكومة وتعمل على الابقاء على قواتها العسكرية في هذه البلدان لربطها بالبرتغال يدعو سبينولا الى حل يؤدي الى انسحاب هذه القوات وربط البلدان لربطها بالبرتغال يدعو سبينولا الى والسياسيه بالبرتغال ، بشكل يخفف من حدة الصدام مع الثوار ويضمن استمرار المصالح البرتغالية .

الا ان التناقض بين الموقفين كان محتما، وهو يعود الى ان الاستعمار البرتغالي يجد صعوبة فائقة في التخلص من الاشكال التي يعتمدها لتنظيم عمليات القهر والاغتصاب. فالبرتغال بلد فقير ، يغلب عليه الانتاج الزراعي وتحكمه بورجوازية تجارية ضعيفة عاجزة عن مد سيطرتها على الريف البرتغالي نفسه فكم بالحري على بلدان تبعد عنها الاف الكيلو مترات وتنهض فيها حركات تحرر وطني ناشطة . هذه البورجوازية الطفيلية اصرت في مرحلة احتضار الاستعمار المباشر على الاحتفاظ بمستعمراتها واشترعت القوانين عام ١٩٥١ التي تسمح لها باعتبار هذه الاراضي الافريقية جزءا لا يتجزأ من الاراضي البرتغالية . ذلك كله كان يحدث مع ان هذه الطبقة كانت على علم بعجزها وضعفها . ولذلك فقد اكتفت بلعب دور الدركي المحامي والمدافع عن مصالح الشركات الاميركية والاوروبية ، كما اكتفت بان تنال حصة من الارباح التي تحققها هذه الشركات نتيجة عمليات النهب التي تمارسها .

ويكفي ان نستعرض جنسيات كبريات الشركات العاملة في انغولا والموزامبيق او التي حازت على امتيازات للعمل في غينيا حتى ترتسم امامنا صورة واضحة للمصالح التي يبذل النظام البرتغالي جهده للدفاع عنها ، والتي تتجاوز ، من اجلها ، الدول الاوروبية والاميركية خلافاتها لتقدم عونا مشتركا للاستعمار البرتغالي .

ففي انغولا حصلت شركة بلجيكية والاخرى برتغالية على امتياز للتنقيب عن النفط لمدة خمسين سنة وتتوزع نسب الملكية كما يلي:

٤٥ بالمئة بتروفينا « بلجيكية » وكاربوراخ « برتغالية »

٦ بالمئة الحكومة البرتغالية

٤٩ بالمئة مصارف بلجيكية وبرتغالية

وتقوم شركة تكساكو بالمشاركة في مثل هذه العمليات منذ ١٩٦٨ . كما ان غالف اويل الاميركية حصلت على امتياز للتنقيب لمدة خمسين سنة مع اعفاء من جميع الضرائب حاضرا ومستقبلا . كما ان بريطانيا تملك شركة « انغولا هولدينغ » وفرنسا كذلك وجنوب افريقيا .

وفي الموزامبيق تعمل شركة غالف اويل بالاشتراك مع بان اميركان « وهناك شركات اميركية اخرى مثل كلارك اويل وهانت ». كما يوجد ايضا شركات فرنسية والمانية غربية. وبعد ان بدت امكانية وجود احتياطي ضخم من النفط اقترحت الولايات المتحدة ادخال الموازمبيق في شبكة القواعد العسكرية «الدفاعية» التابعة لها .

وتستميت الحكومة البرتغالية في الدفاع عن هذه الشركات والمصالح فتصرف نصف ميزانيتها وترسل عشرات الالاف من الجنود وتتكبد عشرة الاف قتيل وخمسة وعشرين الف جريح – الرقم الرسمي البرتغالي – وترفع مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى ٣٨ شهرا . الا ان الشعب البرتغالي، الذي لم يحصل على اي شيء مما تنهبه الشركات ، اخذ يعي اكثر فاكثر لا جدوى هذه الحرب العدوانية . وقد لعب تصاعد النضال الثوري في المستعمرات ، وتقدم الحركات الوطنية وانتزاعها الشرعية الدولية ، والعزلة التي اصابت البرتغال نتيجة تعنته ونتيجة انكشاف امر المجازر التي ينظمها ضد الشعوب الافريقية ، كل هذا لعب الدور الاساسي في توليد حركة شعبية تحتج على هذه الحرب وترفضها .

ولا شك ان نضال الشعب الغيني، الذي بدأ عام ١٩٦١ بقيادة البطل الشهيد اميلكار كابرال ، واستطاع ان يحرر معظم اراضي البلاد ويقيم سلطته الثورية عليها ويفرض نفسه على العالم ، واقدام حوالي ٧٥ بلدا على الاعتراف بالثورة وطرد البرتغال من عدد من المنظمات الدولية . لا شك ان كل هذا جعل الشعب البرتغالي ، وحتى الجيش البرتغالي الذي اختبر اكثر من غيره يدرك ان حكومته تزجه في حرب لا افق لها استحالة الحل العسكري والاستعماري ، يدرك ان حكومته تزجه في حرب لا افق لها ولا تحمل اية فائدة له ولا لغيره من شعوب العالم . زد على ذلك ان الحالة في انغولا « حيث حررت قوات التحرير ثلث البلاد » وفي الموزامبيق ليست افضل من غينيا . مما يفقد الحكومة كل الحجج التي تتذرع بها لعدم الانسحاب .

كان يمكن لمثل هذا الفشل ان يؤدي الى تفجر الاوضاع البرتغالية لو ان الحكومة لم تفرض حالة من الديكتاتورية الرهيبة ، عطلت بواسطتها الحياة الديمقراطية في البلاد . وحلت الاحزاب والنقابات ، وقمعت كافة حركات الاحتجاج . الا ان الحكم البرتغالي اضطر ، لارضاء شركائه الاوروبيين الذين يدعون الحرص على الديمقراطية ، الى تقديم تنازل شكلي : الموافقة على اجراء انتخابات دورية كل اربع سنوات . ويكتسب هذا التنازل شكليته الواضحة من طبيعة القانون الانتخابي بالذات ومن التلاعب الذي « تتفرد » الحكومة البرتغالية باتقانه .

فالقانون الانتخابي يحرم الاميين من حق الانتخاب ، ويمنع ورود اسماء « المشبوهين» على لوائح الشطب . اما ما لا ينص عليه القانون فتتولى الحكومة امره ، وهكذا يجد الموتى والمهاجرون من يقترع بدلا عنهم لصالح مرشحي الحكومة بالطبع . والدليل الاكثر بلاغة على هذا التزوير الفاضح والمزمن ان الانتخابات التي جرت من ١٩٤٥ الى ١٩٧٣ ، لم تشهد سوى فوز مرشحي الحزب الحاكم (في انتخابات ١٩٧٣ فاز المئة وخمسون مرشحا حكوميا بعد ان انسحب كافة المرشحين المعارضين قبل الانتخابات بثلاثة ايام) .

الغلاء والهجرة

اذا اضفنا الى هذه الحالة من انعدام الديمقراطية المشكلتين الرئيسيتين اللتين تواجهان الشعب البرتغالي ، فهمنا التمرد العسكري الذي حصل رغم قلة خطورته وتهديده للسلطة . والمشكلتان هما : الغلاء، والهجرة . فالغلاء الذي ارتفع نسبة ٢١ بالمئة عام ١٩٧٣ يهدد الشعب البرتغالي في قوته اليومي ، والسبب الاول للغلاء هو الانفتاح الاقتصادي على السوق الرأسمالية. فالبرتغال بلد « منفتح » على الخارج ، وقد قامت حكومته بسن وتعديل كافة انواع القوانين لتزيد من سهولة عمل ونشاط الرأسمال الاجنبي وحريته في عدم توظيف امواله في البرتغال ، مما ينعكس على مستوى معيشة الشعب فيجعلها في تدهور مستمر .

اما مشكلة الهجرة ، والاستنزاف الذي يتعرض له الريف البرتغالي فقضية قائمة بنفسها . ففي البرتغال توجد مناطق يزيد فيها عدد المهاجرين على عدد المولودين وتصل النسبة في بعض المناطق الريفية الى عشرة مهاجرين لكل مولود واحد . ويبلغ الرقم الاجمالي للهجرة البرتغالية حوالي مليون ونصف مهاجر اي حوالي ثلث اليد العاملة البرتغالية .

وهكذا ، فاذا كانت بعض الحكومات الامبريالية قد استطاعت حل بعض مشاكلها مع عمال بلادها والطبقات الكادحة الاخرى ، فان البرتغال الذي يدفع غاليا ثمن استعماره، لم يستطع تامين ما يكفي من اموال لمباشرة عملية تنمية تسمح له بشراء سكوت بعض الفئات الاجتماعية . وكان من الطبيعي ان يلجأ البرتغال نتيجة هذا الفشل المضاعف الى تنظيم عمليات القمع والارهاب .

فهل غيرت الاحداث الاخيرة طبيعة هذا التوجه .

نحو مزيد من التصلب ؟!

ان التباشير الاولى للسياسة البرتغالية في المرحلة الحالية والمقبلة تشير الى ان النظام سيزيد من صلابته . فقد اعلن كايتانو رئيس الوزارة البرتغالية ان البرتغال سيحتفظ بوجوده في افريقيا مهما كان الثمن . وكاشارة الى تصميم الحكومة هذا استدعي لوز كونشا القائد البرتغالي لقوات الموزامبيق وعين رئيسا للاركان محل رئيس الاركان المتعاطف مع سبينولا والذي اطيح به معه .

اذا كانت الحكومة لا تجد حلا لمشكلاتها سوى تشديد القمع فان هذا لا يعني ان الاحداث الاخيرة مرت دون ان تترك اثرا على البرتغال وسياسته . ان الاثر الاول لهذه الاحداث هو زيادة الانقسام داخل الجيش . اذ ان جناحا مؤيدا لسبينولا ظهر داخل القوات المسلحة ، ويبدا ان هذا الجناح يملك تنظيما جنينيا ، « حركة الضباط » ، قام منذ الصيف الماضي اثر انتخابات ١٩٧٣ المفضوحة واخذ يعلن عن احتجاج ملتبس وغامض الى ان انتهى به الامر الى اعلان مطالبه حول ضرورة الانسحاب من افريقيا وتحقيق انفراج ديمقراطي داخلي . بعد هذه التجربة مع الجيش سيصبح النظام اكثر حذرا منه واكثر تصميما على مراقبته . وسينتج عن هذا الحذر والابتعاد النسبي عن الجيش تزايد الاعتماد على اليمين البرتغالي التقليدي والامعان في تقديم التنازلات الاقتصادية والسياسية امامه.

والاثر الاخر الذي سوف تتركه الاحداث سيظل بلا شك علاقة البرتغال بالحلف الاطلسي عموما وباميركا خصوصا . فالولايات المتحدة تستطيع الضغط على البرتغال وذلك بان تستعمل ضده قوانين حلف الاطلسي التي تحرم استخدام اسلحة الحلف في الاراضي الافريقية ، وكان نيكسون قد طالب بالغاء هذه القوانين – غير النافذة عمليا – الا ان الكونغرس فضل ابقاءها كسيف مسلط على راس الحكومة البرتغالية.

الا ان البرتغال بالمقابل ، تستطيع مواجهة هذا الضغط ، لانها تملك جزر الازور حيث تقيم الولايات المتحدة الاميركية قاعدة جوية كبيرة وهامة . كما ان البرتغال برهن عن حسن نواياه حيال اميركا عندما سمح لها ، اثناء حرب تشرين، باستخدام اراضيه واجوائه لنقل الاعتدة الى اسرائيل ، بالاضافة الى ان البرتغال زاد من انتاج النفط في مستعمراته ليسد بعض النقص الذي حصل بعد ان قطع العرب نفطهم عن اميركا وخفضوه عن اوروبا الغربية واليابان .

الا ان حاجة البرتغال الى الدعم والحماية الاميركيين اكبر بكثير من حاجة اميركا الى البرتغال ، مما يعني – خاصة بعد انفجار تناقضات الجيش البرتغالي – مزيدا من التصاق والتحاق السياسة البرتغالية بالسياسة الاميركية .

يبقى ان نقول ، ان الاسباب التي خلقت الازمة الحالية بقيت معلقة ، لا بل ازدادت . فالحلول التي يبدو ان الحكومة البرتغالية ستاخذ بها لا تقدم اي حل فعلي لاية مشكلة فعلية . كما انها لن تستطيع نقل المبادرة من ايدي الثوار في غينيا وانغولا والموزامبيق الى ايدي الحكم الاستعماري البرتغالي ومرتزقته .

الحريق الثوري يمتد ويشمل كل أنحاء الأراضي المحتلة

«تواصل الجماهير في المناطق المحتلة، تصعيد نضالاتها ضد الاحتلال ومن مواقع الوعي بضرورة دفع العدو الى حالة من الارتباك وعدم القدرة على مواصلة احتلاله لهذه المناطق، على طريق دحره وتقرير المصير، فقد حملت انباء الايام القليلة الماضية، تزايد النشاط المعادي للاحتلال بين صفوف الجماهير، التي باتت تواجه حملات القمع، بحركة احتجاج واسعة ومناهضة ، وبتصعيد مستمر لتحديها للوجود الصهيوني على ارضنا . »

منشورات ورفع اعلام في جنين :

فخلال الاسبوع الماضي عمت منطقة جنين منشورات ثورية، دعت المواطنين الى التصدي بكل صلابة، لقوات الاحتلال الاسرائيلي ، وعملاء النظام الهاشمي والاستمرار في فضح تحركاتهم المشبوهة، واضافت الانباء الواردة من الارض المحتلة قولها : ان عددا من هذه المنشورات قد وزع بالبريد على عدد من الشخصيات الفلسطينية ، وقد كشفت هذه المناشير عن الدور الذي يحاول بعض عملاء النظام الهاشمي القيام به خدمة لمخططاته الرامية الى الحاق شعبنا بالنظام من خلال اقتسام حقوقه الوطنية المشروعة مع العدو الصهيوني على طريق تبديدها نهائيا . هذا واعترفت صحيفة دافار الاسرائيلية في عددها الصادر بتاريخ ٧–٣–١٩٧٤ بقيام طلبة المدارس في مدينة جنين برفع العلم الفلسطيني فوق المدرسة الثانوية كما قاموا بكتابة عدد من شعارات الثورة فوق جدرانها واضافت الصحيفة بقولها : «وقد تزايدت في الاونة الاخيرة حالات رفع علم فلسطين فوق المؤسسات في السامرة – الضفة الغربية – نشرة م.و.ف عدد ٣٦» . ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة رفع الاعلام الفلسطينية – كرمز لتحدى المواطنين للوجود الاسرائيلي، وكتاكيد على الهوية الفلسطينية المستقلة التي تناضل الجماهير من اجل تحقيقها – قد امتدت خلال الفترة التي اعقبت حرب تشرين اول الماضي ، وشملت عددا كبيرا من المدن الفلسطينية ، هذا ماشهدته مدينتي طولكرم وعنبتا، وقرية اللبد مؤخرا، حيث اعتلت الاعلام مبانيها امعانا في تحدي سلطات العدو وكانت مدن نابلس والقدس والخليل قد رفعت العلم فوق اعمدة الكهرباء والمباني المرتفعة ولعدة مرات متتالية خلال الفترة الماضية وبدايات الشهر الحالي، وخصوصا فوق الحرم الابراهيمي في الخليل .

عمليات عسكرية ايضا :

هذا وقد تمت هذه النشاطات في وقت تزايد فيه النضال العسكري في مناطق الاحتلال . فقد قام الثوار بعدة عمليات ناجحة ، كان اخرها : تدمير اعمدة اسلاك الهاتف في اماكن متعددة من منطقة جنين مما ادى الى قطع الاتصال التليفوني مع المدنيين وفي اليوم ذاته ١٢ مارس – اذار الحالي وفي مدينة رام الله اطلق احد المواطنين النار على احد جنود حرس الحدود الاسرائيلي في محاولة لتصفيته ، واصيب الجندي اثر ذلك بجراح خطيرة. وفي السادس من هذا الشهر اصيب عدد من الاسرائيليين اثناء مهاجمة الثوار بالرشاشات لباص كان يقلهم من مدينة نابلس الى الناصرة .

وعلى اثر هذا التصاعد في النشاط الجماهيري، سارعت قوات الاحتلال ، الى تنفيذ عدة اجراءات قمعية بحق شعبنا كان ابرزها ، فرض حظر التجول على عدد من قرى منطقتي نابلس وجنين ، خلال الاسبوع الماضي . فقد تم الحظر على قريتي سيلة الظهر ، والفندقومية في منطقة جنين، ومنع الاهالي في هاتين القريتين من المغادرة نهائيا.

توضيح حول حديث الرفيق نايف حواتمه

لم تسمح ظروف طباعة هذا العدد بنشر النص الحرفي والكامل لحديث الرفيق نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية الى مراسل صحيفة « واشنطن بوست » ، والذي نشرته صحيفة « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية .

وكان الرفيق حواتمة قد أجاب على سؤال وجهته له وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» حول ملابسات نشر هذا الحديث ، فأجاب : « لقد اجريت فعلا مقابلة مع الصحفي الاميركي اليساري بول جاكوبس مراسل « واشنطن بوست » ، ونشر هذا الحديث في الصحيفة المذكورة وعدد من الصحف الاوروبية الاخرى .. وقامت احدى الصحف الصهيونية بنشر نص المقابلة نقلا عن الصحيفة الاميركية مما اثار التباسا وتضمن تحريفا مقصودا .. وستنشر «الحرية» نص الحديث في العدد القادم .

حملات اعتقال واحكام بالسجن

هذا وواصل العدو حملات اعتقاله للمواطنين في عدد من مدن الضفة الغربية ، وقطاع غزة . فعلى اثر اكتشاف مستودعين للاسلحة في قريتي بيت فوريك، شرقي نابلس، وسبيس شماليها، جرى اعتقال العشرات من المواطنين ، حيث تم الافراج عن بعضهم، فيما بقي عشرة منهم رهن التحقيق والاستجواب . كما وجرت اعتقالات مماثلة في مدينة غزة تبعتها احكام بالسجن على عدد من المواطنين تراوحت بين ١–١٧ سنة. وكانت التهم الموجهة للمواطنين المعتقلين تتناول : تحضير مواد ناسفة ، القيام بعمليات مسلحة، ووضع مواد متفجرة قرب مكاتب العمل الاسرائيلية ، والانتماء الى المقاومة الفلسطينية ، واقتناء الاسلحة ، واتهامات اخرى منها اتهام مواطنين بمحاولة اختطاف احد ضباط العدو.

المعتقلون يواصلون اضرابهم

هذا، وكان المعتقلون الفلسطينيون في سجون العدو قد اعلنوا اضرابهم منذ شهر تقريبا، وقد شمل الاضراب مختلف السجون الاسرائيلية، وابرزها ، سجون نابلس وبئر السبع وعسقلان ، احتجاجا على سوء المعاملة ، التي يلقونها ، وقلة العناية الطبية بهم. مما ادى الى تنامي حركة الاحتجاج في اوساط المواطنين فقد بعثت المنظمات النسائية والاجتماعية ، ورؤساء البلديات وذوو المعتقلين، بمذكرة احتجاج الى الحاكم العسكري في الضفة الغربية وقد جاء فيها : « اننا نحتج بشدة ، ونشهد العالم على اللاانسانية التي عوملنا بها على ابواب السجون ، حين رفضت السلطات السماح لنا ولوفد الهيئات الانسانية والامهات بمقابلة السجناء ، واننا نطالب وباصرار بالتحقيق الفوري ، واطلاق سراح المعتقلين والسماح للجنة دولية بالتحقيق في ما يجري داخل السجون من جرائم وتعسف واضطهاد. هذا وكان عدد من الاطباء والمهندسين والطلبة والوجوه الوطنية وذوي المعتقلين قد بعثوا بمذكرة مماثلة الى الحاكم العسكري في الاسبوع الماضي .

بيان الجبهة الديموقراطية حول قرار رفع حظر النفط العربي عن الامبريالية الأميركية

ان قرار رفع حظر النفط عن الولايات المتحدة يمثل طعنة قاسية للنضال العربي التحرري، وخدمة مجانية للامبريالية الامريكية التي تحتضن العدو الصهيوني وتدعم اطماعه الاستعمارية الاستيطانية التوسعية في المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وقد جاء قرار رفع حظر النفط العربي في الوقت الذي كان على الدول العربية تطوير استخدام سلاح النفط ضد الامبريالية الامريكية وتوجيه صفعة جديدة لها بتأميمه ومصادرة جميع المصالح الاحتكارية الامريكية في الوطن العربي، متابعة الحصار والصراع مع امريكا حتى تتراجع عن دعم العدو الصهيوني بكافة وسائل الدمار من اسلحة واموال، وتصبح مرغمة على التسليم بحقوق شعب فلسطين الوطنية وبانسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة .

ان الامبريالية الامريكية وحتى لحظة رفع حظر النفط العربي عنها لم تعط حتى تصريحا واحدا يقول بانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة فضلا عن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني القومية. فلماذا اذن رفع حظر النفط عن عدوة الامة العربية .

ان السياسة المصرية – السعودية القائمة على التنازلات امام العدو الامريكي وعلى تجميل الوجه القبيح للامبريالية الامريكية اصبحت تمثل تهديدا خطيرا لنضال الامة العربية وشعب فلسطين، وغطاء للحل الامريكي الاستسلامي التصفوي لقضية فلسطين بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني والرجعية العربية منطقتي النفوذ الامبريالية الامريكية في المنطقة العربية .

ان الجبهة الديمقراطية اذ ترفض وتدين هذا القرار السيء الصيت والذي تم تحت الضغط المصري – السعودي ، فانها تحيي الموقف السوري – الليبي – الجزائري الذي ناضل ضد قرار رفع الحظر ، كما تحيي بحرارة الاعلان الليبي برفض التقيد بقرار وزراء النفط والاصرار على بقاء حظر النفط الليبي عن الامبريالية الامريكية وعدم زيادة الانتاج .

اننا واثقون بان جماهير امتنا العربية لن تخدعها الادعاءات المصرية – السعودية الزائفة عن حدوث تغيرات في السياسة الامريكية تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة. كما اننا واثقون ان ثورتنا وشعبنا وجماهير امتنا العربية ستتابع الصراع ضد العدو الصهيوني وحليفته الامبريالية الامريكية. ولن تسمح للسياسة المصرية – السعودية الاستمرار في التلاعب بمصير شعبنا وامتنا والاستمرار في التراجعات واستمرار الحل الامريكي الاستسلامي وفتح شهية التوسع لدى العدو الصهيوني ومصادرة حق شعبنا في متابعة حرب التحرير وحقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه على ارض وطنه .

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في ذكرى معركة الكرامة المجيدة
عندما حطمت البنادق الفلسطينية عنجهية الصهاينة بعد حزيران

في الوقت الذي لم يكن هناك فيه من يتحدث عن اسلحة متطورة، دفاعية او هجومية، وفي الوقت الذي كانت فيه مجموعات المقاتلين الفلسطينيين في بداية تكوينها وامتلاكها لاسلحة القتال الفردية والعادية اخترقت قوات الصهاينة نهر الاردن ضمن «حملة تأديبية» للقضاء على كل احتمالات نمو هذه القوة واتساع نفوذها الجماهيري .

وواجه الثوار البواسل باعدادهم البسيطة واسلحتهم المتخلفة والقديمة طوابير الدبابات وصفوف الجنود الذين اقتحموا قرية الكرامة. وواجهت الرشاشات الفلسطينية عمليات انزال المظليين على التلال ... ونزل الدم الفلسطيني غزيرا على ارض الكرامة في وقت كانت فيه كل الابواق المعادية تبشر بالاستسلام وتنشر على اوسع نطاق نظرياتها العنصرية والرجعية حول « تخلف المقاتل العربي » وعدم قدرته على مواجهة الاسطورة الصهيونية .

في الكرامة ..بدأت الاسطورة تسقط، ولاول مرة في التاريخ العربي المعاصر كان الذين يتركون دباباتهم وراءهم ليهربوا هم جنود العدو. ولاول مرة ذاق العدو طعم الهزيمة بسبب الاصرار والصمود الفلسطيني .. وامام التحدي الذي لايعرف سوى تقديس تراب الوطن والدفاع عنه .

وبعد الكرامة، ادركت اوسع جماهير الشعب ان هذا هو طريقها نحو اركاع المحتلين الصهاينة ..ومنذ الكرامة تدفقت الالوف وراء الالوف لترد عار هزيمة حزيران، وتؤكد ان شعبا مسلحا منظما لايمكن قهره ولايمكن رده عن تحقيق اهدافه التحررية الوطنية.

بعد الكرامة ..امتد الحريق الثوري حتى يشمل كل الارض الفلسطينية، ورسخت جذور الثورة الفلسطينية عميقة في الارض .. عميقة بين صفوف عشرات الالاف من شعبها على الطريق الطويل نحو النصر .

المجد لذكرى الكرامة .. عندما عبر الثوار الفلسطينيون نحو الالتحام بشعبهم، وعندما عبر الشعب بوابة التحرير .

رئيس ولاية جبلبور في الهند يبرق للجبهة الديموقراطية مهنئاً بعيد تأسيسها

وصلت مؤخرا البرقيات التاليه من الخارج الى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة

برقية منظمة الجبهة في يوغسلافيا

الرفيق الامين العام

الرفاق — المكتب السياسي

يسر مناضلو الجبهة الديمقراطية في يوغسلافيا ان يرسلوا لكم باحر التهاني النضالية بمناسبة عيد جبهتنا الخامس، مجددين العزم والتصميم على النضال تحت راية جبهتنا من اجل حق شعبنا في تقرير مصيره على ارضل وبنفسه واقامة سلطته الوطنية كخطوة على طريق هدفنا الاستراتيجي.

برقية منظمة الجبهة في المغرب

الرفاق المكتب السياسي

تحياتنا وتهانينا الحارة بمناسبة العيد الخامس لجبهتنا، والى الامام على طريق اقامة السلطة الوطنية المستقلة.

برقية من رئيس ولاية جبلبور — الهند

المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين

تهانينا الحارة بالعيد الخامس للجبهة الديمقراطية نقدمها نيابة عن جميع المحبين للسلام، نتمنى لكم النجاح.

الرفيق حواتمه

الرفاق المكتب السياسي، الرفاق المقاتلون

بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية الشعبية نتقدم من الرفاق باحر التهاني لمتابعة النضال مع الجماهير على درب التحرير ونعلن تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ... فليسقط المشروع الامريكي— الصهيوني— الهاشمي، عاشت السلطة الوطنية الفلسطينية وعاشت فلسطين حرة عربية.

— الطلبة التقدميون التونسيون —

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب — انصار الجبهة الديمقراطية — الاتحاد الوطني لطلبة العراق، الاتحاد الوطني لطلبة سورية، الاتحاد العام لطلبه لبنان — ليون — فرنسا برقية الحزب الاشتراكي الموحد بيزانسون — فرنسا

الرفاق الاعزاء :

بمناسبة العيد الخامس لجبهتكم نعلن تضامننا الكامل مع نضال شعبكم ضد الاستعمار والصهيونية. نأمل في توطد العلاقة بين الحزب الاشتراكي الموحد والجبهة الديمقراطية الشعبية يحيى نضال الشعب الفلسطيني، عاشت الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية الشعبية، عاش النضال ضد الامبريالية وفي سبيل انتصار الاشتراكية.

برقية جمعية الصداقة لفلسطين في لاهور — باكستان

الاخوة الاعزاء :

نقدم بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين تهانينا الى اللجنة المركزية لجبهتكم، الذي انهت خمس سنوات من النضال في سبيل رسالتها النبيلة. لقد خطت الجبهة في حياتها النضالية الهاما للشعب المناضل في سبيل تحرير فلسطين ولجميع المناضلين ضد الاستغلال في هذا العالم. نرجو للجبهة كل نجاح.

رئيس الجمعية قادري اختار الاهي.

برقية من الطلبة العرب في ريبكا — يوغسلافيا

الرفيق الامين العام للجبهة الديمقراطية.

نحن الطلبة العرب المتواجدون في ريبكا— جمهورية يوغسلافيا الفدرالية الاشتراكية، نتقدم لكم بتحياتنا وتهانينا الثورية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس جبهتكم المناضلة، راجين لشعبنا ولثورتنا مزيدا من التقدم على طريق التحرير.

٥٢ توقيع.

منظمه الجبهة في المانيا الاتحادية تقيم عدة مهرجانات بالمناسبة

وتحت رعاية قيادة المنظمة اقام الرفاق في المانيا الاتحادية عدة مهرجانات خاصة بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة. فقد اقام الرفاق مهرجانات في كولون ودامستاد ومهرجانا مركزيا في فرانكفورت حضره الرفيق امين المنظمة وبعض الرفاق القياديين. وفي المهرجان القى الرفيق امين المنظمة كلمة تحدث فيها عن تاريخ نضالات الجبهة وعن صحة سياستها الوطنية والثورية الهادفة الى قيادة شعبنا نحو الظفر، ودعا الرفيق امين المنظمة جميع الرفاق المناضلين الى مزيد من النضال في اوساط العمال الفلسطينيين والجالية الفلسطينية والعربية في المانيا الاتحادية وتجندهم للدفاع عن السياسة الصائبة للجبهة، والهادفة الى دحر المشاريع الامريكية — الصهيونية — الهاشمية والى تمكين شعبنا من تقرير مصيره واقامة سلطته الوطنية كخطوة اساسية على طريق الحرب الشعبية الطويلة الامد ضد الغزاة والمعتدين الاسرائيليين.

وقد وجه الرفاق البرقية التالية الى الرفيق الامين العام والرفاق في المكتب السياسي :

رفاقنا الاعزاء :

بمناسبة الذكرى الخامسة المجيدة لتأسيس جبهتنا العظيمة، رائدة نضالات شعبنا والطليعة الثورية لحركته الجماهيرية، تتقدم منظمة الجبهة في المانيا الاتحادية باحر التحيات الرفاقية الى الرفاق قيادة الجبهة وجميع مقاتليها الابطال والمناضلين في صفوفها. اننا في منظمة المانيا الاتحادية نرى في المهمات الراهنة لهذه المرحلة من ثورتنا الوطنية، كما حددتها جبهتنا العظيمة في النضال من اجل دحر الاحتلال وتعطيل مشاريع النظام الملكي العميل ومن اجل حق تقرير المصير واقامة السلطة الوطنية حافزا نضاليا جديدا يشد من عزيمتنا للعمل تحت راية الجبهة.

كما وجهت لجان الشبيبة الديمقراطية في المانيا الغربية البرقية التالية للرفيق الامين العام والرفاق في المكتب السياسي :

نوجه اصدق التحيات الرفاقية بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية وكلنا فخر واعتزاز بالدور الطليعي الرائد، الذي تلعبه في الحركة الوطنية الفلسطينية. اننا نقف صفا واحدا مع الجبهة الديمقراطية في نضالها من اجل حقوق شعبنا الوطنية في هذه المرحلة.

منظمة الجبهه في فرنسا تقيم مهرجانا جماهيريا في باريس.

اقامت منظمة الجبهة الديمقراطية في فرنسا مهرجانا بتاريخ ١١ أذار ١٩٧٣ في باريس حضره عدد كبير من العرب والفرنسيين. وحضر هذا المهرجان مندوبون عن المنظمات التالية :

الحزب الشيوعي السوري، الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي، الحزب الشيوعي الاردني، الحزب الشيوعي التونسي، جمعية المغاربة في فرنسا، منظمة الجبهة المغربية (انفاس) جمعية الطلبة الديمقراطيين اللبنانيين في فرنسا الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي، المنظمة الشيوعية وقد القى مندوبو المنظمات هذه كلمات اشادوا فيها بالذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية، وعبروا عن تأييدهم المطلق لنضال الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

ثم القى الرفيق أمين منظمة الجبهة كلمة شكر فيها جميع المشاركين في المهرجان وتحدث عن نشاة الجبهة الديمقراطية ونضالاتها، مؤكدا حقيقة التفاف جماهير الشعب الفلسطيني حول منظمة التحرير ووقوفها الحازم الى جانب حقها في تقرير المصير وفي اقامة السلطة الوطنية بعد دحر الاحتلال. وفي نهاية كلمته دعا الرفيق امين المنظمة جميع الرفاق وجميع الوطنين المناضلين الى تشديد النضال من أجل سيادة السياسة الوطنية والثورية الصائبة للجبهة من اجل دحر انحرافات بعض القوى الداعية الى الاستسلام للمخططات المشبوهة.

نقابة المهن الطبيّة الفلسطينية تنتزع عدداً من مطالبها

اصدر الاتحاد العام لعمال فلسطين (فرع لبنان) بيانا حول اضراب عمال المهن الطبية الفلسطينية جاء فيه :

ايها الاخوة العمال في لبنان

كلكم تعلمون وكلكم ناضلتم وتناضلون متعاونين متضامنين مع الاخوة عمال الخدمات الطبية في وكالة الغوث وغيرها في لبنان والذين بدأوا اضرابهم واعتصامهم في مكاتب الوكالة منذ ٤—٣—١٩٧٤ حتى يوم ٢١—٣—٧٤ من اجل تحقيق مطالبهم العادلة والتي عمدت وكالة الغوث من خلال كبار موظفيها على هدر هذه المطالب وطمسها وقد وقف الاتحاد العام لعمال فلسطين — فرع لبنان بكل امكاناته الى جانب الاخوة المعتصمين معبئين روابطنا وقواعدنا لدعم هذه المطالب وكان للجنة السياسية العليا دورا مشرفا كما عرفناها دائما الى جانب الاخوة المعتصمين وضغطت بجميع الوسائل لتدعيم هذه المطالب والعمل على تحقيقها وحرصت على مشاركة اتحاد العمال ورابطة المهن الطبية في جميع الاتصالات التي تمت من اجل وحدة الهدف وتوصلنا الى النتائج المبدئية التالية : —

اولا : التزام وكالة الغوث بدفع الحد الادنى للاجور وقيمته ٢٧٥ ل.ل. اعتبارا من تاريخه لجميع العاملين في الوكالة مضافا اليها الزيادات السنوية.

ثانيا : رفع معاش العائلة الى ٩٠ ل.ل. اعتبارا من ١—١—١٩٧٥.

ثالثا : فتح سقف الزيادات السنوية.

رابعا : انهاء دوام النصف نهار لعاملات النظافة واعطاءهم الحد الادنى للاجور.

خامسا : تشكيل لجنة متابعة من : السيد بريغو —نائب المفوض العام للوكالة في الشرق الاوسط والاخ زيد وهبه— ممثل الاتحاد العام لعمال فلسطين وممثلين عن رابطة المهن الطبية باشراف اللجنة السياسية العليا من اجل متابعة بقية المطالب وتحقيقها والتي ابدى المسؤولون في وكالة الغوث تجاوبهم لها والعمل على دراستها.

سادسا : تعليق الاضراب اعتبارا من نهار الجمعة الموافق ٢٢—٣—١٩٧٤ وذلك لمدة زمنية محددة حتى اخر نيسان ١٩٧٤.

سابعا : تعهدت السلطة اللبنانية بشخص المدير العام (الدكتور عباس فرحات) لادارة شؤون الفلسطينيين والعقيد انطوان دحداح —مدير عام الامن العام بمتابعة وملاحقة جميع المطالب الجماهيرية المتعلقة بالاعاشات والطب والنظافة والمدارس والقضايا الاجتماعية الاخرى بالتعاون مع اللجنة السياسية العليا واتحاد عمال فلسطين — فرع لبنان.

نطلب من جميع الاخوة العاملين في وكالة الغوث وخارجها الالتزام بحرفية هذا البيان ونؤكد للجميع باننا سنناضل معا بجميع الوسائل المشروعة لتحقيق مطالبنا العادلة اذا لم تلتزم الوكالة بما وعدت به.

عاش نضال الطبقة العاملة الفلسطينية

عاش الاتحاد العام لعمال فلسطين

الاتحاد العام لعمال فلسطين — فرع لبنان

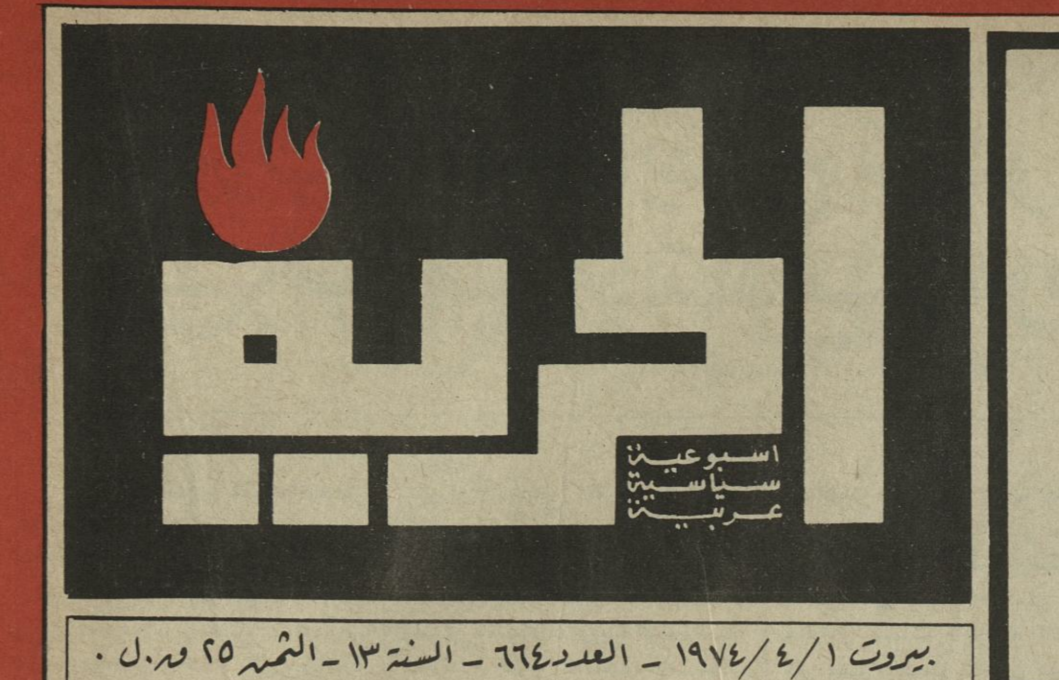
التاريخ : ٢١ — ٣ — ١٩٧٤.

نضال عمال الحمضيات الفلسطينيين في صيدا وصور

حصل عمال قطاف الحمضيات الفلسطينيون في منطقة الجنوب (صيدا وصور) على زيادة في اجورهم مقدارها ١٫٢٥ ويصبح بذلك اجرهم اليومي الراهن ٨٫٤٥ ل.ل. بما فيها اجرة المواصلات، عوضا عن ٧٫٥٠ في السابق. وبذلك انتهت جولة المفاوضات التي غاب اصحاب العمل عن جلستها الاولى، وماطلوا طوال الجلسات الثلاثة الى ان وافقوا في الجلسة الاخيرة بتاريخ ١٤—٣—١٩٧٤ على الزيادة المذكورة.

والجدير بالذكر ان عمال القطاف تحركوا في العام الماضي لنفس الهدف وانتزعوا زيادة مقدارها ليرة ونصف مما رفع اجرهم وقتها الى ٧٫٥٠ ل.ل بما فيها اجرة المواصلات عوضا عن ٦ ل.ل. سابقا.





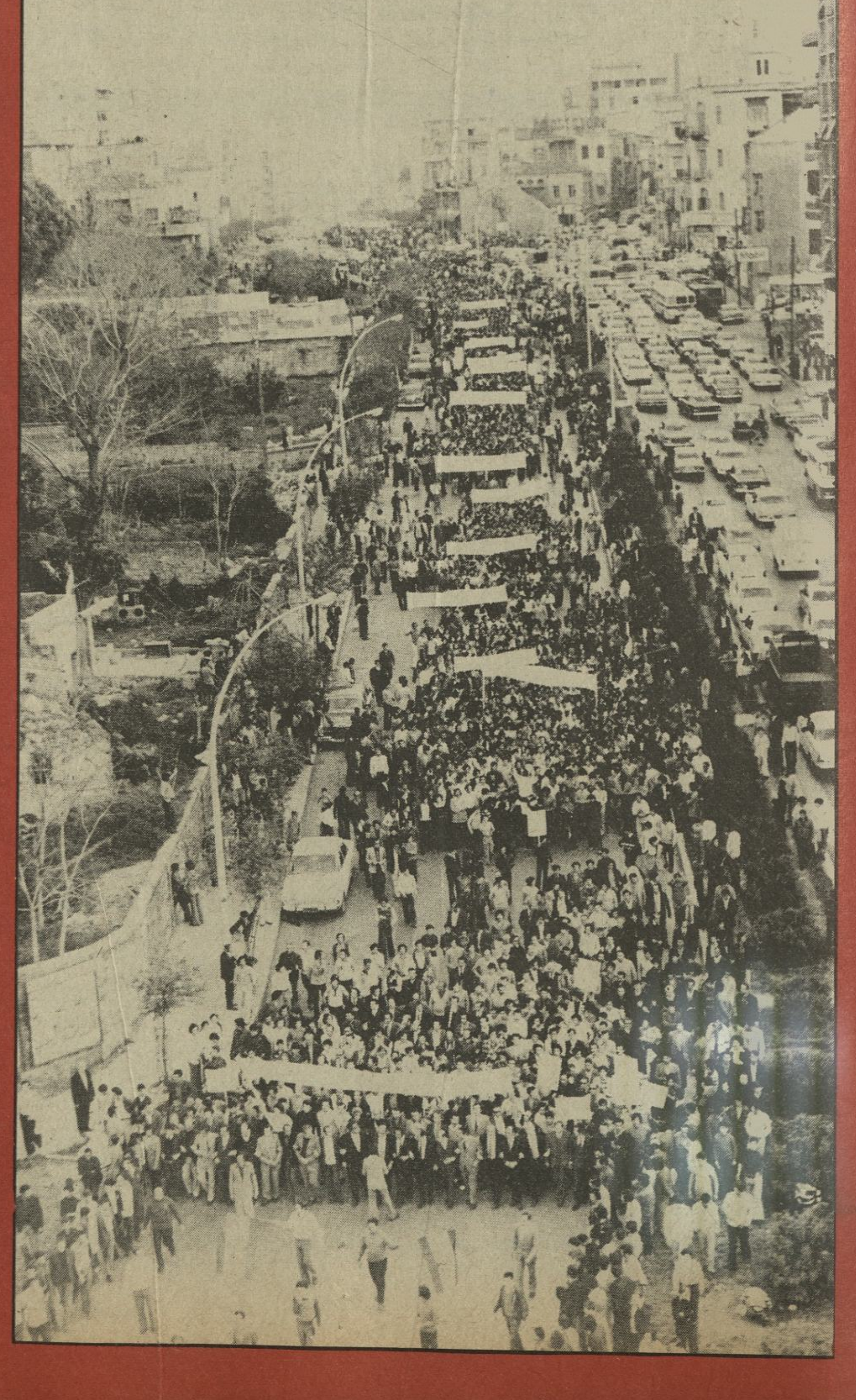
بيروت ١/٤/١٩٧٤ - العدد ٦٦٤ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل.

نص حديث الرفيق نايف حواتمة
الى الصحفي اليساري
الاميركي بول جاكوبس

كل الجهود من اجل إنجاح الاضراب العام
في ٢ نيسان وضمان استمراره وانتصاره











العصا "الناعمة" للطالبات !



شد الشعر : شرطيان على طالب واحد



رش المياه الزرقاء .. وللاطفائية دورها في القمع .



التصويب الى اعلى بقنابل الغاز !



الضرب على الرأس والأرجل .. ضابط وشرطيان استفردا طالبا وضربوه حتى .. المستشفى !